المنهج النقديّ الحديثيّ والمرويّات التاريخيّة

حميد يوسف قوفـــي

كلية أصول الدين - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 11-10-2016 **تاريخ القبول: 25-04-2017**

ملخص البحث:

من أَجَلِّ الخدمات المتعلّقة بالتراث الإسلاميّ عامّة، والمرويات التاريخية خاصّة مراجعتها وتنقيحها، وهذه الدراسة تندرج ضمن هذا المشروع، وتدخل في علم النقد، والموضوع الذي تُعالجه هو المرويّات التاريخية المبثوثة في تراثنا، كيف نتعامل معها باعتبارها أخبارًا غيبية عنّا، ما مدى صدقيّتها وصوابها؟، وكيف الوصول إلى الاطمئنان بذلك؟ هل نتعامل معها كما نتعامل مع نصوص السنّة النبويّة؟ بمعنى هل نطبّق عليها المنهج النقديّ الحديثيّ المتضمن لقواعد التصحيح والتضعيف، أم أنّ هناك اعتبارات أخرى، ومنهج آخر نسلكه؟ وهناك غرض آخر من هذه الدراسة، وهو الإسهام في تنقية جوانب من تراثنا، والوقوف على الدخيل فيه، وتمحيص ما علق به من سقيم الأخبار ومنكرها، وقد حدّدت تسعة شروط لقبول المروية التاريخيّة، ثمّ تناولت موقفَ المحدّثين من مرويّات السيرة النبويّة وسائر المرويّات التاريخيّة وضابطَ ذلك، وأتبعته ببيان رؤية في الأحاديث الضعيفة- المشهورة- الدالّة على نوعِ نقصٍ في النبي صلى الله عليه وسلم، كيف يكون التعامل معها.

الكلمات الدالة: المنهج النقدي- المرويات التاريخية- السيرة-

تمهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ من قيم الإنسان المركوزة في الوعي الاجتماعيّ أنّه لا يجوز أن ينسِبَ أحدٌ لغيره ما لم يقلْهُ، أو لم يفعلْهُ، وإنّ منها أن لا يقبل حديثٌ عن الآخر دون تثبّت فيه.

ولقد أرسى المنهجُ العلميُّ هذه الحقيقة، فلا شيء يقبل بالادّعاء ولو كثُرَ ناقلوه، ولا شيءَ يصحّ بالمزاج العقليّ أو النفسيّ إلا بحجّة ولو عظُمَ في العين مدّعوه، هكذا هي المنهجيّة العلميّة فيما يُنقل ويُقال، ولذا وجدنا الحكمة الشهيرة تقول: «إذا كنتَ مدَّعيا فالدليل، وإذا كنت ناقلًا فالصحّة»، لكن هل هناك ما لا يحتاج إلى هذه المنهجيّة، وهل خبرٌ بلا توثيق- مهما كان موضوعه- يقبل ويكتسب قيمةً ومصداقية؟ إنّ الموضوع الذي أودّ البحث فيه في هذه الورقات لا يخرج عن هذا الغرض، ولقد استشكل بعض الطلّاب عندنا، وبعض الزملاء من أساتذة التاريخ ما يتعلّق بالروايات التاريخيّة- من أخبار السيرة وغيرها-، والسؤال الأساس والملحّ هو: «هل يلزم تطبيق منهج النقّاد المحدّثين على المرويّات التاريخية؟ وكيف نتعامل مع الأخبار التاريخية المرويّة في تراثنا؟».

إشكالية البحث:

تداول بعض الدارسين من قسم التاريخ قضية منهج النقد الحديثيّ وتطبيقه على الأخبار والمرويات التاريخية، وزعم بعضهم أنّ هذا المنهج قد أكل عليه الدهر وشرب، وقال أحدهم: «لو اعتمدنا أحكام النقّاد المحدّثين ما سلِمَ لنا خبرٌ تاريخيّ، ولاجتثّتْ أصولُنا فبقينا بلا تاريخ». فقلت: هذا كلام مَن لم يخبر منهج النقد عند المحدّثين، وما قال أحدٌ منهم إنّه ينبغي محاكمة كلّ تراثنا التاريخيّ إلى هذا المنهج النقديّ، كلّا، ما كان هذا منهجهم ولا مسلكهم في التعامل مع الأخبار والمرويّات التاريخيّة، ثم شرحتُ المنهج بمثل ما حرّرته في هذه المقالة، والحمد لله رب العالمين.

وخطّتي في هذا الجواب بإيجاز كما يلي: بينتُ- ابتداءً- مفهوم النقد الحديثي، ثم المقصود بالمرويّات التاريخيّة، ثم بيّنت أهميّة التاريخ عند المحدّثين واعتناءَهم به، ثم حدُّدت تسعة شروط لقبول الخبر التاريخيِّ والرواية التاريخيّة، مع ذكرِ جملةٍ من الأمثلة الموضّحة لذلك، ثمّ بيُّنت موقفَ المحدّثين من مرويّات السيرة النبويّة وسائر المرويّات التاريخيّة وضابطَ ذلك، وأتبعته ببيان رؤية في الأحاديث الضعيفة- المشهورة- الدالّة على نوعِ نقصٍ في النبي صلى الله عليه وسلم، كيف يكون التعامل معها، وفي آخر المقالة تحدُّثت- استطرادًا- عن منهج العلّامة ابن خلدون في نقد المرويّات مع مناقشة رأيه بإيجاز. وهذا بيان كلّ ذلك:

مفهوم النقد الحديثي:

هو تمحيص الروايات الحديثيّة، والتمييز بين المقبول منها والمردود من خلال التمييز بين أحوال الرواة: جرحًا وتعديلًا، ومن خلال السند: اتصالًا وانقطاعًا، ومن خلال الواقع: إصابةً وتخطئةً.

فالنقد الحديثيّ موضوعه السند والمتن، أمّا نقد السند فيهتم لبيان حال الراوي: هل هو ثقة أو لا، وهل أصاب أو أخطأ، ويهتم ببيان حال الاتصال أو الانقطاع، وأمّا نقد المتن، فيهتم ببيان الصواب والخطأ فيه، كنكارته بمخالفته لصريح القرآن وغير ذلك مما هو معلوم في كتب علل الحديث ...

المقصود بالمرويّات التاريخيّة:

أعني بالمرويّات التاريخيّة ما كان في فترة الإسلام لا قبله[1]، فيدخل فيها ما جرى من أخبار السيرة مما لا تعلق لها بالأحكام والعقائد، وكذا سير الخلفاء والصحابة، وما كان من حوادث في عصر بني أميّة وبني العبّاس إلى آخر ذلك، فهل يلزم في الحكم على هذه الأخبار أن نطبق عليها المنهج النقدي للمحدثين؟

وقبل الجواب عن هذا السؤال يحسن الإشارة إلى أهميّة علم التاريخ عند المحدّثين ومكانته في الدراسات الحديثيّة، فإنّه لا يخفى أنّ معرفة التاريخ فنّ أصيل عند المحدّثين، وقد صنّفوا فيه في وقت مبكّر واستعملوه في تمحيص الروايات، ومعرفته سبيل إلى الوقوف على الخطأ في الروايات والكذب فيها، ولتمييز الموصول من الروايات والمنقطع منها، ولمعرفة الأسماء وما يشتبه فيها ونحو ذلك، وقد رسم الإمام سفيان الثوريّ رحمه الله

---

(1) الأخبار المرويّة قبل الإسلام الحكم فيها ظاهر، فما لم يدلّ عليه دليل من القرآن أو السنّة الصحيحة والسند الصحيح فهو مردود أو متوقّف فيه؛ لأنّها من أخبار الغيب، ولا مجال لإثباتها إلا بالوحي، ومن ذلك قوله تعالى: (تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا). أي من قبل أن توحى إليك ، فلولا الوحي ما عرفها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قومه، فليس للعقل أثر في إثباتها أو نفيها، ثمّ إنّ هذه الأخبار التاريخية منها ما يردّه العقل ومنها ما لا يرده، لكن يتوقّف فيه لعدم ثبوت ما يصحّحه، والتوقّف ضرب من الردّ كما يقال. ولكن هناك من الأخبار ما لا يُصدَّق ولا يُكذَّب وهي أخبار بني إسرائيل- ما لم يثبت بطلانها في شرعنا- وذلك بالنصّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم كما في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج». [البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ج:3، ص:1275. و(ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم على معنى البلاغ وإن لم يتحقّق صحّة ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنّه أمر قد تعذّر في أخبارهم لبعد المسافة وطول المدّة ووقوع الفترة بين زماني النبوة...). الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن شرح سنن أبي داود، (حلب: المطبعة العلمية، 1351هـ/1932م)، ط1، ج: 4، ص: 187.

المنهج العام للمحدّثين في ذلك في قوله: (لمّا استعملوا لنا الكذب استعملنا لهم التاريخ)[1]. وقال حفص بن غياث: (إذا اتّهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنّين)، قال الخطيب البغدادي: (يعني احسبوا سنّه وسنَّ مَن كَتَب عنه)[2]. وقال حسان بن زيد: (لم يستعن على الكذّابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنةَ كم ولدت؟ فإذا أقرّ بمولده عرفنا صدقه من كذبه)[3].

ومن شرط النّقد الحديثيّ عند المحدّثين أن يكون الناقد ذا دراية بمجموعة من العلوم المتعلّقة بالرواة ومنها: تواريخ الرواة: مواليدهم ووفياتهم وأنسابهم، ومذاهبهم، ومعرفة رحلاتهم ومواطنهم، وتواريخ اختلاط من اختلط منهم، وأسماء من أخذوا عنهم قبل اختلاطهم أو بعده، بل وجدنا النقّاد المحدّثين لدقّتهم وشدّة تفحّصهم يذكرون- مثلا- كم مرّة دخل هذا الراوي هذه المدينة أو تلك؟، وفي أيّة سنة كانت قدمتُه الأولى، ومتى كانت الثانية؟ وهكذا[4]. ويشهد لكلّ هذا مصنّفاتهم في التّاريخ والرجال، ومن ذلك: المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسويّ. والطبقات الكبرى لابن سعد. وطبقات خليفة بن خيّاط. والتاريخ الكبير للبخاريّ، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وتاريخ يحيى بن معين رواية الدوري وغيره، وكذا كتب السؤالات، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ الإسلام للذهبي... الخ.

أمّا الجواب عن السؤال فيقال:

الأصل فيما جرى من أحداث السيرة يلزم التعاملُ فيها بمنهج النقد الحديثيّ المعروف، وذلك فيما له متعلّق بالأحكام الشرعيّة أو العقديّة، فيشترط حينئذ عدالة الناقلين وضبطهم مع الاتصال والخلو من الخطأ المعبّر عنه بالشذوذ أو العلّة، وكذا الحال في كلّ خبر له متعلّق بالأحكام الشرعيّة والعقائد أو له متعلّق بالحكم على الرواة والرجال. وما ليس له تعلّق بذلك فإنّه يُتسامح فيه بشروط وهي:

1. أن لا يكون من رواية كذّاب أو متروك.

---

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية) ص: 119.

(2) الخطيب البغدادي. الكفاية ص: 120.

(3) الخطيب البغدادي. أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ مدينة السلام [تاريخ بغداد]، تحقيق: بشار عواد، (بيروت: دار الغرب الإسلامي 1422هـ/ 2002م)، ط1، ج: 8، ص: 339.

(4) ومن ذلك مثلا قول الخطيب البغدادي عن الزبير بن خبيب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي: (من أهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمع محمد بن عباد بن عبد الله بن الزبير. روى عنه معن بن عيسى، وكان أحد فضلاء قريش، وممن يذكر بالعبادة وقدم بغداد مرتين، إحداهما في زمن المهدي، والأخرى في زمن الرشيد). تاريخ مدينة السلام ج:9، ص:485.

المنهج العام للمحدّثين في ذلك في قوله: (لمّا استعملوا لنا الكذب استعملنا لهم التاريخ)[1]. وقال حفص بن غياث: (إذا اتّهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين)، قال الخطيب البغدادي: (يعني احسبوا سنّه وسنّ مَن كَتَب عنه)[2]. وقال حسان بن زيد: (لم يستعن على الكذّابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنةَ كم ولدت؟ فإذا أقرّ بمولده عرفنا صدقه من كذبه)[3].

ومن شرط النّقد الحديثيّ عند المحدّثين أن يكون الناقد ذا دراية بمجموعة من العلوم المتعلّقة بالرواة ومنها: تواريخ الرواة: مواليدهم ووفياتهم وأنسابهم، ومذاهبهم، ومعرفة رحلاتهم ومواطنهم، وتواريخ اختلاط من اختلط منهم، وأسماء من أخذوا عنهم قبل اختلاطهم أو بعده، بل وجدنا النقّاد المحدّثين لدقّتهم وشدّة تفحّصهم يذكرون- مثلاً- كم مرّة دخل هذا الراوي هذه المدينة أو تلك؟، وفي أيّة سنة كانت قدمتُه الأولى، ومتى كانت الثانية؟ وهكذا[4]. ويشهد لكلّ هذا مصنّفاتهم في التّاريخ والرجال، ومن ذلك: المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسويّ. والطبقات الكبرى لابن سعد. وطبقات خليفة بن خيّاط. والتاريخ الكبير للبخاريّ، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وتاريخ يحيى بن معين رواية الدوري وغيره، وكذا كتب السؤالات، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ الإسلام للذهبي... الخ.

أمّا الجواب عن السؤال فيقال:

الأصل فيما جرى من أحداث السيرة يلزم التعاملُ فيها بمنهج النقد الحديثيّ المعروف، وذلك فيما له متعلّق بالأحكام الشرعيّة أو العقديّة، فيشترط حينئذ عدالة الناقلين وضبطهم مع الاتصال والخلو من الخطأ المعبّر عنه بالشذوذ أو العلّة، وكذا الحال في كلّ خبر له متعلّق بالأحكام الشرعيّة والعقائد أو له متعلّق بالحكم على الرواة والرجال. وما ليس له تعلّق بذلك فإنّه يُتسامح فيه بشروط وهي:

1. أن لا يكون من رواية كذّاب أو متروك.

---

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية) ص: 119.

(2) الخطيب البغدادي. الكفاية ص: 120.

(3) الخطيب البغدادي. أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ مدينة السلام [تاريخ بغداد]، تحقيق: بشار عواد، (بيروت: دار الغرب الإسلامي 1422هـ/ 2002م)، ط1، ج: 8، ص: 339.

(4) ومن ذلك مثلا قول الخطيب البغدادي عن الزبير بن خبيب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي: (من أهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمع محمد بن عباد بن عبد الله بن الزبير. روى عنه معن بن عيسى، وكان أحد فضلاء قريش، وممن يذكر بالعبادة وقدم بغداد مرتين، إحداهما في زمن المهدي، والأخرى في زمن الرشيد). تاريخ مدينة السلام ج:9، ص:485.

2. أن يكون له إسناد في الكتب المعتبرة.
3. أن لا يكون منكرًا من جهة المعنى نكارة ظاهرة.
4. أن لا يثبت فيه الخطأ ثبوتا علميًّا.
5. أن لا يكون مرويًّا من طريق مجهول أو أكثر لا سيما إذا ثبت خلافه.
6. أن لا تقع فيه مخالفة صريحة للتاريخ.
7. أن لا يكون في الخبر ما يدلّ على باطل يقدح فيمن نُسب إليه.
8. أن لا يُعرف الخبر إلّا من رواية الخصم، ويكون الخبر مخالفًا لأصول المنسوب إليه أو لمذهبه الذي عاش به.
9. أن لا يكون الخبر مخالفًا للواقع المشهود.

وبعد هذا يحسن إيرادُ هذه المسائل بالتفصيل مع التمثيل لتلك المرويّات التاريخيّة التي اختلّ فيها شرط من الشروط المذكورة، فإنّ هذا أقرب إلى استيعاب المعنى المقصود وتثبيته:

1. **خبر جاء من رواية كذّاب**

ما كان من رواية الكذّاب لا يقبل، سواء كان في رواية أخبار السيرة أو الخلفاء أو غير ذلك، وما أكثر الكذّابين في الروايات التاريخيّة، وقد رويت أخبار تفرّد بها كذّابون، وربما تجوّز بعض المؤرّخين فرووها من غير نكير، بل وجدنا جملة من الأخبار من رواية المشهورين بالكذب رواها المؤرّخون، وأعجب من ذلك أن تجد جماعة من أهل العلم بالحديث ساكتين عنها، ومن ذلك:

ما اشتهر في كثير من كتب التاريخ والدراسات التاريخية المعاصرة وعلى ألسنةِ الوعّاظ والخطباء قولا لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في شأن الخوارج: «إخوانُنا بغَوْا علينا»، وقد جاءت الروايات مختلفة: هل قال هذا عن الخوارج أو عن أهل الجمل وصفين؟

والجواب: أنّ هذا اللفظ ذكره طائفة من العلماء منهم محمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير والبغويّ في شرح السّنّة، والسرخسي في المبسوط، والكاساني في بدائع الصنائع، كلّهم لا يذكرون له إسنادًا، ولا يعرف بإسناد تقوم به الحجّة، بينما وجدناه- هذا اللفظ- في مصنّف ابن أبي شيبة والسنن الكبرى للبيهقي خاصّا بأهل الجمل، والذي جاء عن الخوارج إنّما ورد بلفظ: «قوم بغوا علينا»، وليس «إخواننا»، وقد رواه ابن أبي شيبة عن

يحيى بن آدم عن مفضل بن مهلهل عن الشيباني أبي إسحاق عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أنّه قال: كنت عند علي فسئل عن أهل النهر أهم مشركون؟. قال: من الشرك فروا. قيل: فمنافقون هم؟. قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. فما هم؟. قال: قوم بغوا علينا. ورواه البيهقي من طريق مسعر بن كدام عن عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال: قال رجل: من يتعرف البغاة يوم قتل المشركون، يعني أهل النهروان فقال علي بن أبي طالب: من الشرك فروا. قال: فالمنافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا. قال: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم[1].

وهكذا جاءت الروايات يعضّد بعضها بعضا، ما يدلّ على أنّ اللفظ الذي استعمله عليّ رضي الله عنه في الخوارج إنّما هو «قوم بغوا علينا»، أما رواية «إخواننا بغوا علينا» في المصنفات التي ذكرنا فهي بغير إسناد، لكن الحافظ ابن كثير ساق لها إسنادًا- تعليقا- قال: (وقال الهيثم بن عديّ حدّثنا إسماعيل عن خالد عن علقمة بن عامر أنّه قال: سئل علي عن أهل النهروان أمشركون هم؟. فقال: من الشرك فروا. قيل: أفمنافقون؟ قال: إنّ المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. فقيل: فما هم يا أمير المؤمنين؟. قال: إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم ببغيهم علينا). فهذه الرواية غير صحيحة؛ لأنّ فيها الهيثم بن عدي، وقد كذّبوه، فلا يعتدّ به، ولا تقوم به الحجّة، فقد كذّبه يحيى بن معين ويعقوب بن سفيان الفسوي وأبو داود والعجليّ وابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. وقال أبو زرعة: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: ساقط...[2].

وبهذا نقطع بأنّ الرواية بلفظ «إخواننا بغوا علينا» عن الخوارج- غير صحيحة عن عليّ رضي الله عنه، بل باطلة، لأنّها من رواية راو أجمعوا على تركه، واتفق الأئمّة على تكذيبه. ثم يتوجّه النقد إلى جهة المتن، إذ كيف يصحّ هذا اللفظ المقتضي للين والرفق، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد شدّد على الخوارج، وأمر بقتلهم حيث وُجدوا، وأكّد على أوصافهم للتعريف بهم، كما صحّت بذلك الأحاديث، ويكفي في بيان التحذير منهم قوله صلى الله عليه وسلم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة»، وهذا ما جعل العلماء يختلفون في تكفيرهم لاختلافهم في معنى المروق من الدين، مع تكفيرهم

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م. ط3، ج: 8، ص: 302.

(2) انظر: الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي 1952م)، ط1، ج: 9، ص: 85. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981م)، ط1، ج: 3، ص: 56. ابن عدي، عبد الله بن عدي أبو احمد، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى غزاوي، (بيروت: دار الفكر 1409هـ/ 1988م)، ط3، ج: 7، ص: 104. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار 1405هـ/1985م) ط1، ج: 2، ص: 337. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام ج: 16، ص: 75.

يحيى بن آدم عن مفضل بن مهلهل عن الشيباني أبي إسحاق عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أنّه قال: كنت عند علي فسئل عن أهل النهر أهم مشركون؟. قال: من الشرك فروا. قيل: فمنافقون هم؟. قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. فما هم؟. قال: قوم بغوا علينا. ورواه البيهقي من طريق مسعر بن كدام عن عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال: قال رجل: من يتعرف البغاة يوم قتل المشركون، يعني أهل النهروان فقال علي بن أبي طالب: من الشرك فروا. قال: فالمنافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا. قال: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم[1].

وهكذا جاءت الروايات يعضّد بعضها بعضا، ما يدلّ على أنّ اللفظ الذي استعمله عليّ رضي الله عنه في الخوارج إنّما هو «قوم بغوا علينا»، أما رواية «إخواننا بغوا علينا» في المصنفات التي ذكرنا فهي بغير إسناد، لكن الحافظ ابن كثير ساق لها إسنادًا- تعليقا- قال: (وقال الهيثم بن عديّ حدّثنا إسماعيل عن خالد عن علقمة بن عامر أنّه قال: سئل علي عن أهل النهروان أمشركون هم؟. فقال: من الشرك فروا. قيل: أفمنافقون؟ قال: إنّ المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. فقيل: فما هم يا أمير المؤمنين؟. قال: إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم ببغيهم علينا). فهذه الرواية غير صحيحة؛ لأنّ فيها الهيثم بن عدي، وقد كذّبوه، فلا يعتدّ به، ولا تقوم به الحجّة، فقد كذّبه يحيى بن معين ويعقوب بن سفيان الفسوي وأبو داود والعجليّ وابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. وقال أبو زرعة: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: ساقط...[2].

وبهذا نقطع بأنّ الرواية بلفظ «إخواننا بغوا علينا» عن الخوارج- غير صحيحة عن عليّ رضي الله عنه، بل باطلة، لأنّها من رواية راو أجمعوا على تركه، واتفق الأئمّة على تكذيبه. ثم يتوجّه النقد إلى جهة المتن، إذ كيف يصحّ هذا اللفظ المقتضي للين والرفق، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد شدّد على الخوارج، وأمر بقتلهم حيث وُجدوا، وأكّد على أوصافهم للتعريف بهم، كما صحّت بذلك الأحاديث، ويكفي في بيان التحذير منهم قوله صلى الله عليه وسلم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة»، وهذا ما جعل العلماء يختلفون في تكفيرهم لاختلافهم في معنى المروق من الدين، مع تكفيرهم

---

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م. ط3، ج: 8، ص: 302.

(2) انظر: الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي 1952م)، ط1، ج: 9، ص: 85. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981م)، ط1، ج: 3، ص: 56. ابن عدي، عبد الله بن عدي أبو احمد، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى غزاوي، (بيروت: دار الفكر 1409هـ/ 1988م)، ط3، ج: 7، ص: 104. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار 1405هـ/1985م) ط1، ج: 2، ص: 337. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام ج: 16، ص: 75.

لعموم الصحابة والمبشّرين بالجنّة. وليس هذا الموضع لبسط الخلاف في المسألة. ويكفي في بيان الوقاية منهم الأمر بقتلهم- حيث ظهروا ومتى خرجوا- في قوله صلى الله عليه وسلم: «لئن أنا أدركتهم لأقتلنّهم قتل عاد»[1]. وفي قوله: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنّ في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة»[2].

فكيف يصحّ أن يقال عنهم «إخواننا» ورسول الله يحلّ دماءهم بالقتل ويحرّض على استئصالهم، فيا ترى لو أدركهم فقتلهم، كيف يكون مصير هذا المقتول على يد نبيّ؟ أفترى عليًّا رضي الله عنه يغفل عن هذا فيسميهم «إخواننا»؟ كلا، وهو من أفقه من صحب النبيّ صلى الله عليه وسلم وأعلمهم. والله أعلم.

خبر آخر: ذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (في ترجمة يعقوب بن إسحاق العسقلاني) قال: (وقد وجدت له حكايةً يشبه أن يكون من وضعه؛ قرأتُ بخطّ الحافظ قطب الدين الحلبيّ ما نصّه وبسندي إلى عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد، وجدت بخطّ عمّي بكر بن محمد بن سعيد ثنا يعقوب بن إسحاق بن حجر العسقلاني إملاءً قال: «ثنا إبراهيم بن عقبة حدثني المسيب بن عبد الكريم الخثعمي حدثتني أمة العزيز امرأة أيوب بن صالح صاحب مالك قالت» غسلت امرأة بالمدينة، فضربت امرأة يدها على عجيزتها فقالت ما علمتك إلا زانية أو مأبونة، فالتزقت يدها بعجيزتها، فأخبرنا مالكا، فقال: هذه المرأة تطلب حدّها، فاجتمع الناس فأمر بها مالك أن تضرب الحدّ، فضربت تسعة وسبعين سوطا، ولم تُنزع اليد، فلما ضربت تمام الثمانين انتزعت اليد، وصلي على المرأة ودفنت)[3]. وقيل إنّ هذه القصّة سبب مقولة اشتهرت: (لا يُفتى ومالك في المدينة).

---

(1) متفق عليه. البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: (وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر...)، ج: 3، ص: 1219. ومسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم. ج: 3، ص: 110.

(2) البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ج: 3، ص: 1321. تُحمَل هذه الروايات على مَن خرج على جماعة المسلمين بالسلاح واسترهبوا الناس واعتدوا عليهم، لا على مجرّد من اعتقد اعتقادهم، بدليل أنّه صلى الله عليه وسلم منع عمرًا أو خالدًا من قتل ذي الخويصرة ومن معه في زمانه صلى الله عليه وسلم، وإنّما حصل الخروج في زمن عليّ رضي الله عنه، وكان ما كان منهم من استباحة الأنفس والأعراض، فقاتلهم علي رضي الله عنه وقتلهم. [ينظر: البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. (دمشق وبيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ/ 1983م). ط2، ج: 10، ص: 229.

(3) العسقلاني، أحمد بن عليّ بن حجر، «لسان الميزان، بخدمة عبد الفتاح أبو غدة. (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ/ 2002م). ط1، ج: 8، ص: 525.

وقبل مناقشة مصدر هذه القصّة وسندها أسجّل أمرًا مهمّا، وهو أنّ كتب تراجم المالكيّة لم توردها، بل أكثر من ذكرها هم من الشافعية، كحاشية الشرواني على تحفة المحتاج في شرح المنهاج (لابن حجر الهيتمي)... وهذا مستغرب، كيف يفوت علماء المالكيّة الذين ترجموا لإمامهم مثل هذه القصّة؟، وهذا ما يدعو إلى التوقّف في صحّتها والنظر فيها. وبعد النظر تبيّن أنّ هذه القصّة غير صحيحة وغير ثابتة عن الإمام مالك، بل هي مكذوبة كما ذكر الحافظ ابن حجر؛ ففي سندها يعقوب بن إسحاق العسقلانيّ، وهو كذّاب كما قال الذهبي رحمه الله[1]. لكن قد يقول قائل: ما الضرر في إثبات القصّة؟، إذ لا ينبني عليها عمل أو اختلاف في مكانة الإمام مالك، بل فيها مزيد تزكية، فيقال: لو كانت القصّة بسند ضعيف أو منقطع ونحو هذا فقد يتجاوز في روايتها ويُتسامح فيها، أمّا أن تكون من رواية كذّاب فلا يصحّ مدح أئمّتنا بالكذب أو الترويج لهم بمثل هذه القصّة، يكفيهم ما ثبت فيهم من المحامد الصحيحة، والمناقب العديدة.

2. ما ليس له إسناد في الكتب المعتبرة

وقفنا على حكايات وأخبار ليس لها في الكتب المعتمدة المتخصّصة ذكرٌ لا بإسناد صحيح ولا بإسناد ضعيف، حكايات كثيرة تروّج من غير أن يكون لها مصادر تركن إليها، أو جذور تتشبّث بها، ومن ذلك مثلا: قصّة من سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله، اشتهرت عند كثير من الناس، وهي رواية تتحدّث عن وأد ابنته، والعجيب أنّ مصدر هذه القصّة لا يكاد يُعرف، إذ لم تذكرْها كتبُ السنّة أو الحديث، بل ولا كتب السير والتاريخ المعتبرة، غير أنّها ذُكرت في بعض كتب المعاصرين كمثل كتاب عبقرية عمر لعباس محمود العقاد واستنكرها[2]، وكتاب أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن تتمة الشيخ عطيّة سالم[3]، ولا شكّ أنّ خبرًا كهذا بلا إسناد أو توثيق يثير تساؤلات: من أين جاء؟ ولماذا؟ وما دلالته؟

والمدقّق النظر في هذه الرواية لا يكاد يخطئ الحكم ببطلانها، لما فيها من نكارة من جهة المتن، ذلك أنّه قد عُلم أنّ عمر رضي الله عنه كانت له حفصة وهي كبرى أولاده، وقد وُلدت في الجاهلية، وكذلك له أخته فاطمة، فلماذا تركتا على قيد الحياة؟ ثم إنّ عادة

---

(1) الذهبيّ، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382ه /1963م.)، ط 1، ج: 4، ص: 449.

(2) انظر: العقاد، عباس محمود. عبقرية عمر. (صيدا. بيروت: منشورات المكتبة العصرية) ص: 222.

(3) عطية سالم، تتمة أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/ 1995م) ج: 8، ص: 439.

الـوأد لـم تكـن مشـهورة عنـد جميـع العـرب، ولـم تكـن مـن عـادة آل الخطـاب[1]. ثـم أليـس فـي تخصيـص عمـر رضـي الله عنـه بهـذا الخبـر ريبـة؟ لمـاذا لا يذكـر آخـرون ممـن وأدوا بناتهـم – إن وجـد طبعـا- ولمـاذا عمـر بالـذات مَـن تُحكـى عنـه مثـلُ هـذه القصّـة؟ فقصّـة بـلا إسـناد مـع نـكارة فـي المتـن حقيـق بالعاقـل أن يردّهـا، ولا يأبـه لهـا.

3. خبر منكر من جهة المعنى

كثيـرا مـا نقـرأ فـي كتـب التاريـخ- بمـا فيهـا بعـض كتـب العارفيـن بالحديـث- أخبـارًا منكـرة مـن جهـة المعنـى، لا تخطـر علـى بـال، تولـد ميتـة لنـكارة مادّتهـا، وهـي مضـرّه بالكيـان الفكـري والمعرفـي والدينـي، بـل هـي طفيليـات فـي البنـاء الحضـاريّ للأمّـة، ولـولا أنّهـا مبثوثـة فـي هـذه المصـادر والمراجـع لمـا جـاز لعاقـل أن يذكرهـا أو يحكيهـا، واقـرأ هـذه القصّـة وتأمّـل فظاعتهـا، نقـل ابـن كثيـر فـي البدايـة والنهايـة قـال: (وحكـى ابـن خلّـكان فيمـا نقـل مـن خـطّ الشـيخ قطـب الديـن اليونينـي، قـال: بلغنـا أنّ رجـلا يُدعـى أبـا سـلامة مـن ناحيـة بصـرى، كان فيـه مجـون واسـتهتار، فذكـر عنـده السّـواك ومـا فيـه مـن الفضيلـة، فقـال: والله لا أسـتاك إلا فـي المخـرج- يعنـي دبـره- فأخـذ سـواكًا فوضعـه فـي مخرجـه ثـمّ أخرجـه، فمكـث بعـده تسـعة أشـهر، فوضـع ولـدًا علـى صفـة الجـرذان، لـه أربعـة قوائـم، ورأسـه كـرأس السـمكة، ولـه دبـر كدبـر الأرنـب. ولمـا وضعـه صـاح ذلـك الحيـوان ثـلاث صيحـات، فقامـت ابنـة ذلـك الرجـل فرضخـت رأسـه فمـات، وعـاش ذلـك الرجـل بعـد وضعـه لـه يوميـن ومـات فـي الثالـث، وكان يقـول: هـذا الحيـوان قتلنـي وقطـع أمعائـي، وقـد شـاهد ذلـك جماعـة مـن أهـل تلـك الناحيـة وخطبـاء ذلـك المـكان، ومنهـم مـن رأى ذلـك الحيـوان حيّـا، ومنهـم مـن رآه بعـد موتـه)[2].

ومـا أحسـب أنّ مثـل هـذه الروايـات ممـا يجـوز بثّهـا فـي مثـل هـذه المصـادر التاريخيـة مـع جلالـة أصحابهـا، بـل الواجـب طـيّ ذكرهـا، فليـس بمثلهـا نرفـع مـن شـأنِ السـنن وقدرِهـا، ولا بمثلهـا يرهّـب النـاس عـن الصـدود عنهـا أو الهـزء بهـا.

مثـال آخـر: روى أبـو نعيـم الأصبهانـي فـي الحليـة بسـنده عـن الإمـام الشـافعيّ قـال: (بينمـا أنـا أدور فـي طلـب العلـم ودخلـت اليمـن، فقيـل لـي إنّ بهـا امـرأة مـن وسـطها إلـى أسـفل بـدن امـرأة، ومـن وسـطها إلـى فـوق بدنـان متفرّقـان بأربعـة أيـدٍ ورأسـين ووجهيـن، فلعهـدي بهمـا وهمـا يتقاتـلان ويتلاطمـان، ويصطلحـان، ويـأكلان ويشـربان، ثـم إنّـي نزلـت عنهـا، خرجـت مـن ذلـك البلـد فأقمـت برهـة مـن الزمـن ... ثـم عـدت إلـى ذلـك البلـد فسـألت عـن ذلـك الشـخص فقيـل لـي: أحسـن الله عـزاءك فـي الجسـد الواحـد، فقلـت: مـا كان مـن شـأنه؟ قـال: إنّـه توفـي الجسـد الواحـد،

---

(1) انظر: العقاد، عبقرية عمر، ص: 222.

(2) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية. (دار إحياء التراث العربي. 1408هـ/ 1988م). ط1. ج:13، ص: 289.

فعمد إليه فربط من أسفله بحبل وثيق وترك حتى ذبل، فقطع ودفن. قال الشافعي: فلعهدي بالجسد الواحد في السوق ذاهبا وجائيا)[1] .

وفي سير أعلام النبلاء زيادة: (فأحببت أن أنظر إليها، فلم أستحلّ حتى خطبتها من أبيها، فدخلت فإذا هي كما ذكر لي)، ثم استنكر الذهبيّ هذه الحكاية فقال: (هذه حكاية عجيبة، منكرة، وفي إسنادها من يجهل)[2].

أيعقل أن تُروى هذه عن الإمام الشافعي؟ أيخطب الإمام كائنًا عجيبًا برأسين ووجهين بأربعة أيدٍ، ويشهد تقاتلَهما وتلاطمَهما وتصالحَهما...؟، تُرى كان ذلك بعقدٍ واحدٍ أم بعقدين؟ أيمكث مع هذا الكائن مدة ثم يسافر، وبعد رجوعه يخبر بوفاة نصفه وبقاء نصفه الآخر يذهب ويجيء في الأسواق؟! إنّ تصديق مثل هذه الحكايات يعبّر - حقا- عن الانحطاط الفكريّ، فينبغي أن تُطوى فلا تُروى.

4. خبر ثبت فيه الخطأ ثبوتا علميّا

الخطأ إذا ثبت ثبوتا علميّا هو وحده كاف في ردّ الخبر، وأسوأ من ذلك أنّك قد تجد من الخطأ ما لا يقبله العقلُ، كأن يستحيل أو يبعد وقوع ذلك الخبر، ومن ذلك: ما ذكره أبو رية من التهكّم بأبي هريرة رضي الله عنه، وتسميّته بشيخ المضيرة[3]، قال نقلا عن كتاب «ثمار القلوب» للثعالبي[4]: (كان يعجبه المضيرة جدّا، فيأكل مع معاوية، فإذا حضرت الصلاة صلى خلف عليّ رضي الله عنه، فإذا قيل له في ذلك قال: «مضيرة معاوية أدسم وأطيب، والصلاة خلف علي أفضل» وكان يقال له شيخ المضيرة).

وهذا خطأ فاحش، بل خبر باطل، وقع بسبب الجهل بالتاريخ، ذلك أنّ أبا هريرة رضي الله عنه لم يثبت خروجه من المدينة بعد عزل عمر بن الخطاب له عن إمارة البحرين، وعاش في المدينة ومات بها، قال الإمام ابن عبد البر: «استعمله عمر على البحرين، ثم عزله، ثم أراده على العمل فأبى عليه، ولم يزل يسكن المدينة وبها كانت وفاته»[5]. وقد

---

(1) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي 1405هـ)، ط 4، ج: 9، ص: 128.

(2) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (مؤسسة الرسالة 1402هـ/1982م)، ط1، ج: 10، ص: 90.

(3) أبو رية، محمود، أضواء على السنة النبوية أو دفاع عن الحديث ص170. دار المعارف. ط 6

(4) الثعالبي، عبد لملك بن محمد، أبو منصور. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف) ص: 111.

(5) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق: علي محمد البجاوي. (بيروت: دار الجيل، 1412هـ/1992م) ط1، ج: 4، ص: 1771.

ردّ الشيخ د. محمد أبو شهبة رحمه الله على هذا الخطأ الفاحش فقال: (وكيف يصحّ هذا في العقول وعليٌّ كان بالعراق ومعاوية كان بالشام، وأبو هريرة كان بالحجاز، إذ الثابت أنّه بعد أن تولّى إمارة البحرين في عهد عمر رضي الله عنه لم يفارق الحجاز ... اللهم إلّا إذا كان المؤلّف يرى أنّ أبا هريرة أعطي بساط سليمان، أو كانت تُطوى له الأرض طيّا !!!)[1].

5. أن لا يكون مرويًّا من طريق مجهول أو أكثر لا سيما إذا ثبت خلافه

قصّة مشهورة تروى في كتب التاريخ والسير عن صفة هجرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقال إنّه هاجر علنًا غير متخفيّ، شاهرا سيفه، متحدّيا كفار قريش، تُحكى لبيان شجاعته وقوّته، والقصّة رواها ابن عساكر قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي نا أبو محمد الجوهري إملاء أنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الحافظ نا أبو روق أحمد بن محمد بن بكر الهزاني بالبصرة نا الزبير بن محمد بن خالد العثماني بمصر سنة خمس وستين ومائتين نا عبد الله بن القاسم الأيلي عن أبيه عن عقيل بن خالد عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن عبد الله بن العباس قال: قال لي عليّ بن أبي طالب: ما علمت أنّ أحدًا من المهاجرين هاجر إلا مختفيا إلا عمر بن الخطاب؛ فإنّه لما همّ بالهجرة تقلّد سيفه وتنكب قوسه، وانتضى في يده أسهما[2] واختصر عنَزته[3]، ومضى قبل الكعبة والملأ من قريش بفنائها، فطاف بالبيت سبعا متمكّنا، ثم أتى المقام فصلى متمكنا، ثم وقف على الحلق واحدة واحدة، فقال لهم: شاهت الوجوه، لا يرغم الله إلا هذه المعاطس، من أراد أن تثكله أمّه أو يوتم ولده أو يرمل زوجه فليلقني وراء هذا الوادي. قال عليّ: فما تبعه أحد...[4].

فهذه القصّة كما رواها ابن عساكر اعتمدها كثير من الكتّاب والوعّاظ والخطباء متساهلين في حكايتها من غير نظر في درجتها، والحال أنّ في إسنادها ثلاثة لا يُعرفون، وهم الزبير بن محمد بن خالد العثماني وعبد الله بن القاسم الأيلي وأبوه. قال الشيخ الألباني: (وقد وجدتُ مداره على الزبير بن محمد بن خالد العثمانيّ: حدثنا عبد الله بن القاسم

---

(1) محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية 1406هـ/ 1985م)، ط2، ص: 115.

(2) (أي أخذ واستخرجها من كنانته. يقال: نضا السيف من غمده وانتضاه، إذا أخرجه) . ابن الأثير، المبارك بن محمد، مجد الدين، النهاية في غريب الحديث، تحقيق محمود محمد الطناحي و طاهر أحمد الزاوى (بيروت: دار إحياء التراث العربي). 5/73.

(3) (اختصر الرجل: أمسك المخصرة... قال أبو عبيد: المِخْصَرَةُ ما اخْتَصَر الإِنسانُ بيده فأَمسكه من عصا أَو مِقْرَعَةٍ أَو عَنَزَةٍ أَو عُكَّازَةٍ أَو قضيب وما أَشبهها وقد يتكأ عليه... والمِخْصَرَةُ كانت من شعار الملوك والجمع المخاصر ومنه حديث عليّ وذكر عمر رضي الله عنهما فقال واخْتَصَرَ عَنَزَتَهُ العنزة شبه العكازة). ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت، دار صادر).4/242، 243

(4) ابن عساكر، علي بن الحسين، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر، 1995م)، ج: 44، ص: 51- 52.

الأملي (كذا الأصل ولعله الأيلي) عن أبيه بإسناده إلى عليّ، وهؤلاء الثلاثة في عداد المجهولين، فإنّ أحدًا من أهل الجرح والتعديل لم يذكرهم مطلقا)[1].

وقال أكرم ضياء العمري: (وأمّا ما روي من إعلان عمر لهجرته وتهديده من يلحق به بشكل أمّه فلم يصح)[2]. بل لم يذكرها من ترجم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في المصنّفات المشهورة في الرجال والسير كابن إسحاق وابن هشام وابن كثير في البداية والنهاية، والذهبيّ في السير وابن حجر في الإصابة، وعدم ذكرها في المصنّفات يدلّ على نكارتها، لا سيما أنّ هذه القصّة مخالفة لرواية أخرى وهي صحيحة، رواها ابن إسحاق، قال: (ثم خرج عمر بن الخطّاب وعياش بن أبي ربيعة المخزوميّ حتى قدِما المدينة، فحدّثني نافع مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطّاب قال: اتّعدت لمّا أردنا الهجرة إلى المدينة، أنا وعياش بن أبي ربيعة وهشام بن العاصي بن وائل السهمي التناضب من أضاة بني غفار فوق سرف، وقلنا: أينا لم يصبح عندها فقد حبس فليمض صاحباه. قال فأصبحت أنا وعياش بن أبي ربيعة عند التناضب، وحبس عنا هشام وفتن فافتتن)[3].

وصحّح الحافظ ابن حجر هذه الرواية في الإصابة، قال: وأخرج ابن السكن بسند صحيح عن ابن إسحاق عن نافع بن عمر... فذكرها[4]، فهذه الرواية دليل على أنّ خروج عمر إلى المدينة كان متخفّيا كما فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر، بل جاءت القصّة بلفظ مقارب أصرح من هذه، وهي عند ابن سعد قال عمر بن الخطاب: (وكنا إنّما نخرج سرّا)[5].

فما حاجتنا لمنقبة صحابيٍّ لا تعرف إلّا من طريق مجاهيل مع ثبوت خلافها، وما أكثر مناقب عمر رضي الله عنه الثابتة الصحيحة؟

---

(1) الألباني، محمد ناصر الدين، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ، (دمشق: منشورات ومكتبة الخافقين،) ص: 42.

(2) أكرم ضياء العمري، السّيرة النّبويُّة الصحيحةُ محاَولة لتَطبيق قَواعد المحدّثين في نَقْد روايات السّيرة النبويّة، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1415هـ/ 1994م)، ط 6، ج: 1، ص: 204.

(3) ابن هشام، عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (بيروت: دار الجيل 1411هـ)، ج: 2، ص: 322. وأبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، (الرياض: دار الوطن 1419هـ/ 1998م)، ط1، ج: 4، ص: 2227. والبيهقي، دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث 1408هـ/1988م)، ط1، ج: 2، ص: 462.

(4) العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل، 1412ه)، ط1، ج: 6، ص: 540.

(5) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر 1968م)، ط1، ج: 3، ص:271.

6. خبر مخالفٌ للوقائع التاريخية

والمقصود من المخالفة للوقائع التاريخية ما كان ثابتا ثبوتًا صحيحًا لا مرية فيه، لا ما كان مظنونًا، ومن الأمثلة على ذلك:

خبرُ وضْعِ الجزية عن يهود خيبر، إذ أخرج اليهود زمن الخطيب البغداديّ كتابًا فيه عهد من النبيّ صلى الله عليه وسلم لهم بوضع الجزية، وفيه أشهد سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان، فلما نظر فيها الخطيب البغدادي قال: هذا مزوّر. فقيل له: وكيف عرفت ذلك؟ قال: لأنّ فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وهو أسلم عام الفتح، وفتوح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات سعد رضي الله يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين[1]. وهذا يدل على قوّة حفظ الخطيب واستحضاره لأحداث السيرة وتاريخ الصحابة، وهو علم مهمّ في معرفة الصحيح والدخيل من الأخبار.

مثال آخر: أخرج ابن أبي خيثمة من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال: «وكان بين الفيل والفجار أربعون سنة»، كذا قال الزهري، وما عمل شيئًا، قال الزهري: «ثم إنّ الله بعث محمّدا على رأس خمس عشرة من بنيان الكعبة، فكان بين مبعثه وبين الفيل سبعون سنة»، قال إبراهيم بن المنذر[2]: «وهذا وهم ولا يشكّ فيه أحد من علمائنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد عام الفيل، ونبِّئ على رأس أربعين من الفيل صلى الله عليه وسلم»[3].

مثال تطبيقي آخر: روى ابن حزم من طريق الحسن قال: خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال: (أخرجوا صدقة صومكم، فكأن الناس لم يعلموا، فقال: من ههنا من أهل المدينة فقوموا إلى إخوانكم فعلموهم؛ فإنّهم لا يعلمون فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو شعير، أو نصف صاع من قمح على

(1) انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث 1420هـ/2000م)، ج:1، ص:55. وانظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (السعودية، دار العاصمة، 1416هـ/1996م)، ط1، ص69..

(2) هو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن خويلد بن عبد العزى بن قصي أبو إسحاق الحزامي القرشي المدني سمع الوليد بن مسلم وأنس بن عياض ومحي بن فليج ومعنا القزاز روى عنه البخاري في العلم وفي غير موضع وروى عن محمد بن أبي غالب عنه في الاستئذان قال البخاري حدثني إبراهيم بن محمد قال مات سنة 236. الكلاباذي، أحمد بن محمد البخاري، رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق عبد الله الليثي، (بيروت، دار المعرفة، 1407هـ/1987م)، ط1، ج1، ص59

(3) ابن أبي خيثمة زهير بن حرب، التاريخ الكبير. تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1427هـ/2006م)، ط1، ج: 1 (من سفر الثالث)، ص: 153.

كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، فلما قدم علي رأى رخص الشعير، قال: قد أوسع الله عليكم، فلو جعلتموه صاعا من كل شيء)[1]. قال عليّ: وهذا الحديث قبل كل شيء لا يصحّ لوجوه ظاهرة: أولها: أنّ الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس؛ لأنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم بالأخبار أن يوم الجمل كان لعشر خلون من جمادى الآخرة، سنة ستّ وثلاثين، ثم أقام علي بالبصرة باقي جمادى الآخرة، وخرج راجعا إلى الكوفة في صدر رجب، وترك ابن عباس بالبصرة أميرا عليها، ولم يرجع علي بعدها إلى البصرة، هذا ما لا خلاف فيه من أحد له علم بالأخبار، وفي الخبر المذكور ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر، ثم قدم علي بعد ذلك، وهذا هو الكذب البحت الذي لا خفاء فيه، ووجه ثان أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته البصرة شيئا، ولا كان الحسن يومئذ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة، هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث، وأيضا وجه ثالث، فإنه حديث مفتعل لا يصح؛ لأن البصرة فتحها وبناها سنة أربع عشرة من الهجرة عتبة بن غزوان المازني، بدري مدني، ووليها بعده المغيرة بن شعبة وأبو موسى وعبد الله بن عامر وكلهم مدنيون، ونزلها من الصحابة المدنيين أزيد من ثلاثمائة رجل، منهم عمران بن الحصين، وأنس بن مالك، وهشام بن عامر، والحكم بن عمرو وغيرهم، وفتحت أيام عمر بن الخطاب، وتداولها ولاته إلى أن وليها ابن عباس بعد صدر كبير من سنة ست وثلاثين من الهجرة، فلم يكن في هؤلاء كلهم من يخبرهم بزكاة الفطر، بل ضيعوا ذلك وأهملوه، واستخفوا به أو جهلوه مدة أزيد من اثنين وعشرين عاما، مدة خلافة عمر بن الخطاب وعثمان رضوان الله عليهم حتى وليهم ابن عباس بعد يوم الجمل، أترى عمر وعثمان ضيعا إعلام رعيتهما هذه الفريضة؟ أترى أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان ولا دخلوا المدينة فغابت عنهم زكاة الفطر إلى بعد يوم الجمل؟ إن هذا لهو الضلال المبين، والكذب المفترى، ونسبة البلاء إلى الصحابة رضوان الله عليهم أن هذا الخبر ما يدخل تصحيحه في عقل سليم، وما حدث الحسن، والله أعلم بهذا الحديث إلا على وجه التكذيب له لا يجوز غير ذلك[2].

فهذا نموذج عمليّ للعملية النقدية للرواية التاريخية، ولولا المعرفة بالتاريخ لما تمكّن من الحكم على صدق هذه الرواية أو بطلانها. فبان من هذا السياق بطلان الرواية، وقد بنى ابن حزم ذلك على حيثيات:

أ. إنّ يوم الجمل كان في عشر خلون من جمادى الآخرة سنة 36هـ. وخرج علي رضي

(1) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني كتاب الزكاة. باب من روى نصف صاع من قمح ج1، ص509 ح1622

(2) ابن حزم، علي بن أحمد، أبو محمد، الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق أحمد محمد شاكر، (بيروت: منشورات دار الآفاق، 1403هـ/1983م)، ط2، ج:1/ 2، ص: 132.

الله عنـه مـن البصـرة إلـى الكوفـة فـي صـدر رجـب. ولـم يرجـع إلـى البصـرة قـطّ.

ب. وفيهـا أنّ الحسـن راوي الخبـر يوهـم سـماعه مـن ابـن عبـاس ذلـك، وهـو لـم يكـن بالبصـرة أيـام ولايـة ابـن عبـاس لهـا، بـل كان بالمدينـة فلـم يسـمع منـه زمـن ولايتـه للبصـرة شـيئًا.

ج. توالـي الصحابـة قبـل ابـن عبـاس علـى ولايـة البصـرة كالمغيـرة بـن شـعبة وعبـد الله بـن عامـر وهـم مدنيّـون، إضافـة إلـى نـزول أزيـد مـن 300 رجـل مـن أهـل المدينـة، منهـم عمـران بـن حصيـن وأنـس بـن مالـك،... فكيـف فـات هـؤلاء كلّهـم إخبـار أهـل البصـرة بـزكاة الفطـر؟ ثـم كيـف غـاب عـن أهـل البصـرة العلـم بالحكـم وكانـوا يحجّـون زمـن عثمـان وعمـر ويدخلـون المدينـة؟

7. **أن لا يكون في الخبر ما يدلّ على باطل يقدح فيمن نسب إليه.**

ينبغـي الاحتيـاط والحـذر فـي نقـل المقـولات الباطلـة عـن العلمـاء، بـل عـن سـائر النـاس بلـه عـن الصحابـة رضـي الله عليهـم؛ لأنّ ذلـك ممـا يقـدح فـي علمهـم بـل فـي عدالتهـم، لـذا يتطلّـب الأمـر إقامـة الدليـل والحجّـة علـى تلـك النقـول وهـو إقامـة الإسـناد، ولـو كان المنقـول عنـه مـن أهـل الزيـغ والضـلال، لأنّ الظلـم مذمـوم لذاتـه، والعـدل حـقّ مصـونٌ لجميـع النـاس، فـلا يجـوز أن يُنسـب لأحـد قـول تُهـدر بـه كرامتـه بـلا دليـل أو حجّـة، ومـن ذلـك:

مـا نقـرأه فـي أسـلوب مناقشـة ابـن تيميـة مقالـة منسـوبة للحـلاج، قـال ابـن تيميـة - بعـد ذكـر تلـك المقالـة-: (هـذا الكـلام- والله أعلـم- هـل هـو صحيـح عـن الحـلّاج أم لا؟ فـإنّ فـي الإسـناد مـن لا يعـرف، وقـد رأيـت أشـياء كثيـرة منسـوبة للحـلّاج مـن مصنّفـات وكلمـات ورسـائل، وهـي كـذِب عليـه لا شـكّ فـي ذلـك، وإن كان فـي كثيـر مـن كلامـه الثّابـت عنـه فسـاد واضطـراب، لكـن حمّلـوه أكثـر ممّـا حملـه، وصـار كلّ مـن يريـد أن يأتـي بنـوع مـن الشّـطح والطامّـات، يعـزو إلـى الحـلّاج لكـون محلّـه أقبـلَ مـن غيـره)[1].

فانظـر إلـى هـذا العـدل والإنصـاف، فمـع مـا عُـرف عـن الحـلاج مـن المقـالات الزائغـة، والباطـل المحـضّ، إلا أنّ تلـك المقالـة التـي سـاقها ابـن تيميـة لـم ينسـبها إليـه، ولـم يقطـع بهـا، لعـدم ثبـوت السـند فيهـا، فتعامـل معهـا كمـا يتعامـل مـع الحديـث؛ لأنّ مـا دلّـت عليـه المقالـة ممـا يقـدح فـي قائلهـا أو يزيـد فـي قدحـه.

(1) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، 1403هـ)، ط1، ج: 1، ص: 119.

لذا وجدنا الحافظ ابن كثير يؤسس أدبًا جميلا في هذا حين ترجم للحلاج وقال: (ونحن نعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يكن قاله، أو نتحمل عليه في أقواله وأفعاله)[1].

قلت: ما ينسب إلى العلماء من المقالات المنكرة والمذاهب الرديئة يجب التثبت فيها، وتتبع أسانيدها، وذلك من خلال أربع أسئلة: هل قال حقيقة؟ كيف قال؟ ومتى قال؟ ولماذا قال؟ فإنّ كثيرًا ما ينسب للعالم ما لا يثبت عنه، وإذا ثبت، فربما لم ينقل عنه بلفظه، وإن قال ونقل بلفظه فربما تراجع عنه، وقد يثبت عنه بلفظه من غير تراجع عنه، لكن ذلك إنما قاله تحت الإكراه أو نحوه، ولذا لا يصحّ أن ينسب لامرئ قول مذموم من غير نظر وتثبت.

مثال آخر: مما كتبه الأستاذ محمد زاهد الكوثريّ -رحمه الله- في الدفاع عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله- في كتابه التأنيب في الردّ على الخطيب ما لا يقبله عاقل، وقد غلا في مَواطن في تزكية المذهب وصاحبه- رحمه الله- غلوًّا يخرج صاحبه عن المنهج العلميّ وعن أخلاقيات البحث العلمي كالموضوعيّة والتجرّد. لقد بلغ حقده وبغضه لمن تصدّى للكلام في الإمام أبي حنيفة مبلغا أخرجه عن أدب البحث العلميّ، ومن ذلك حمله على الخطيب ووصفه بما يخجل المرء أن يحدّث به نفسه، ولولا أنّه ذكره بذلك في «التأنيب» ما تعرُّضت له، فقد روى حكاية عن السبط ابن الجوزيّ[2] في كتابه «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان» يذكر فيها أنّ الخطيب كان مولعًا بعشق الأحداث والخلوة بهم، قال الكوثريّ: قال السبط ابن الجوزيّ في مرآة الزمان: قال محمد بن طاهر المقدسي: لما هرب الخطيب من بغداد عند دخول البساسيري[3] إليها قدم دمشق فصحبه حدَثٌ صبيح الوجه، كان يختلف إليه، فتكلّم الناس فيه وأكثروا حتى بلغ والي المدينة، وكان من قبل المصريين شيعيا، فأمر صاحب الشرطة بالقبض على الخطيب وقتله، وكان صاحب الشرطة سنّيًا فهجم عليه، فرأى الصبي عنده وهما في خلوة، فقال للخطيب: قد أمر الوالي بقتلك، وقد رحمتك، ومالي فيك حيلة إلا أنني إذا خرجت بك أمرّ على دار ابن أبي الحسن العلوي، فأدخل داره فإني لا أقدر على الدخول خلفك... ثم قال: واشتد غرامه بذلك الصبي فقال فيه الأشعار، فمن شعره:

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية ج:11، ص: 152.

(2) هو أبو المظفر يوسف بن قزغلي، له ترجمة في الميزان، قال الذهبي: (... ألّف كتاب مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف ثم إنه ترفض وله مؤلف في ذلك... كان بارعا في الوعظ ومدرّسا للحنفية)، ميزان الاعتدال ج: 4، ص: 471.

(3) وهو أرسلان أبو الحارث البساسيري التركي، كان مقدّما كبيرا عند الخليفة القائم بأمر الله.. ثم طغى وبغى وتمرّد، وعتا وخرج على الخليفة والمسلمين ودعا إلى خلافة الفاطميين، قتل على يد السلطان طغرلبك سنة 451هـ- انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، أبو الفداء، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 1419هـ/1998م) ط1، ج15، ص773

بات الحبيب وكم له من ليلة فيها أقام إلى الصباح معانقي
ثم الصباح أتـى ففـرق بيننـا لقلما يصفو السرور لعاشق[1]

قـال الكوثـريّ: (فذكـر لـه أشـعارًا كثيـرة مـن هـذا القبيـل، ومـن الظلـم أن يعـدّ مثلـه فـي عداد علمـاء الجـرح والتعديـل، ويعـوّل علـى قولـه فـي ديـن الله)[2].

فانظـر إلـى هـذا البهتـان الـذي أقـرّه، ونقلـه محتجّـا بـه علـى سـقوط الخطيـب مـن مرتبـة علمـاء الجـرح والتعديـل، لكـن العلمـاء لـم يقبلـوا منـه هـذا التصـرّف، ومنهـم أحمـد صديـق الغمـاري وعبـد الرحمـن المعلمـيّ فـردّوا هـذه الحكايـة المكذوبـة وهـذه الفريـة العظيمـة بأوضـح بيـان، قـال الغمـاريّ: (وجملتـه الأخيـرة التـي حكـم فيهـا بـأنّ مـن الظلـم إعـداد الخطيـب مـن علمـاء الجـرح والتعديـل، هـي الحاملـة لسـلفه علـى اختـلاق هـذه الأكذوبـة علـى الخطيـب البـريء منهـا بـراءة الذئـب مـن ابـن يعقـوب ليثبتـوا بهـا جرحـه، ولإسـقاط عدالتـه ومنـزلته، فـلا يقبـل لـه قـول ولا يعتمـد لـه نقـل، سـيما تلـك الأنقـال المتكاثـرة عـن الأئمّـة الحفّـاظ فـي ذمّ أبـي حنيفـة ومذهبـه ورأيـه... إلـى أن قـال: فبئـس مـا نطـق بـه الأسـتاذ، وتعسًـا للعالـم يسـمح لقلمـه أن يجـري فـي مثـل هـؤلاء الأئمّـة بمثـل هـذا الكـذب المكشـوف، والقـذف المفضـوح، وهكـذا قـال عنـه إنّـه كان يتّهـم بشـرب الخمـر حسـبما اسـتدرك ذلـك بخطـه آخـر صفحـة 11 مـن تأنيبـه وأحـال فـي ذلـك علـى مرجعـه «معجـم الأدبـاء»)[3].

8. **أن لا يعـرف الخبـر إلا مـن روايـة الخصـم، ويكـون الخبـر مخالفًـا لأصـولِ المنسـوبِ إليـه ومذهبـه الـذي عـاش بـه.**

جـرت العـادة أنّ الناقـل عـن خصمـه شـيئا أن يتَّهـم فـي ذلـك النقـل، لا سـيما إذا كان ممـا يقـدح فيـه أو هـو مخالـف لمـا جـرى عليـه طيلـة حياتـه أو مـا ثبّتـه فـي كتبـه، لـذا يحتـاج إلـى بيّنـة وهـو «السـند»، فليـس كلّ مـن يدّعـي علـى خصمـه مذهبًـا يقبـل منـه مـا لـم يقـم عليـه الدليـل. و(الأصـل فـي نقـل الآراء ونسـبتها، والاحتجـاج لهـا أن تؤخـذ مـن مؤلّفـات أصحابهـا ومدوّناتهـم، أو مـن ينتسـب إليهـم، فلـكلّ مذهـب مصـادرُه ومدوَّناتـه المعتمـدةُ ... كلّ مذهـب تتحدّث عنـه مصـادره المعتبـرةُ المعتمـدةُ، ومـا عداهـا لا تعـدّ مصـادر لـه إذا توافـرت مصـادره الأصليّـة، أمّـا إذا لـم تتوافـر، فيُلجـأ حينئـذ للنّقـل مـن مدوّنـات موثوقـةٍ يُعـرف أصحابُهـا بأمانـة النقـل، وصِـدق القـول،

(1) الكوثري، محمد بن زاهد، تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، (بيروت: دار الكتاب العربي 1401هـ/1981م)، ص: 19.

(2) المرجع السابق، ص: 27.

(3) الغماري، أحمد صديق، **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري أو** رد الكوثريّ على الكوثريّ، (الرياض: دار الصميعي 1417هـ/ 1996م)، ط2، ص: 48. وينظر التنكيل، ففيه مزيد توضيح شاف على بطلان هذه الحكاية ج: 1، ص: 336-335.

لم يعهد عنهم التحريفُ، أو التحاملُ، أو التزيُّدُ على الآخرين مهما كانت الأسباب، وكما تقتضي الأمانة العلميّة صحّة النّقل، فإنّها تستدعي فهم نصوص المخالفين وتحليلها كما يفهمُها أصحابُها لا كما يحلو لمخالفيهم)[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما نقله أبو حامد الغزاليّ عن أحمد بن حنبل أنه لم يتأوّل إلا ثلاثة أشياء: قوله تعالى: (وهو معكم أينما كنتم) [الحديد: 4]، و«قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»، وحديث «الحجر الأسْوَد يمين الله في الأرض». قال أبو حامد: (واضطر أهل الحقّ إلى هذا التأويل كما اضطر أهل الباطن إلى تأويل قوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ)، إذ حَمْلُ ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم، وحَمْلُ قوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن» على القدرة والقهر، وحَمْلُ قوله صلى الله عليه وسلم: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» على التشريف والإكرام لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال)[2]. قلت: هذا ما ذكره في إحياء علوم الدين، وأمّا في كتاب «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» فقال: فقد سمعت الثقات من أئمّة الحنابلة ببغداد يقولون إنّ أحمد بن حنبل صرّح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط: أحدها: قوله: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض». والثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن». والثالث: قوله صلى الله عليه وسلم: «إني لأجد ريح نفس الرحمن من قبل اليمن»[3]. قال الزركشيّ: (ونقل الرازي عن الغزالي في كتاب: «تأسيس التقديس» بدل الحديث الثاني: «أنا جليس من ذكرني»، والذي رأيته في كتاب الغزالي ما ذكرناه)[4].

وهذا الاختلاف في تحديد الحديث الثالث ما يدلّ على الاضطراب في النقل، بل حكى ابن تيمية بطلانه، قال: (فهذه حكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبليّ الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف، لا عِلمه بما قال، ولا صِدقه فيما قال)[5]. قال ابن تيمية: (ولأبي الفضل عبد الواحد بن

---

(1) عبد الوهاب أبو سليمان، منهج البحث في الفقه الإسلاميّ. (بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ/2000م)، ط2، ص: 151.

(2) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين. (بيروت: دار ابن حزم 1426هـ/2005م)، ط 1، ج: 1، ص: 127.

(3) الغزالي، محمد بن محمد، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، تحقيق حكة مصطفى، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1983م)، ونقله عنه الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، في البحر المحيط. تحقيق: محمد محمد تامر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م)، ط1، ج: 3، ص: 30.

(4) البحر المحيط. الزركشي، ج: 3، ص: 30 .

(5) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، (المنصورة، ج م ع، دار الوفاء، 1426هـ/2005م)، ط3، ج: 5، ص: 398.

عبد العزيز التميميّ[1] وأبي محمد رزق الله بن الوهاب التميميّ[2]، رسالتان في نقل مذهب الإمام أحمد في الاعتقاد، وكانا يميلان إلى الأشعريّة، وكان أبو الفضل صديقًا للقاضي الباقلانيّ ومحبّيه، فكانا- أبو الفضل وأبو محمد- ينقلان عن الإمام أحمد ما يفهمان عنه، لا ما نصّ عليه بلفظه، فينسبون إليه ما لم يَجرِ على مذهبه. وكانت رسالة أبي الفضل معتمد الإمام البيهقيّ في نقل مذهب الإمام أحمد رحمه الله في الاعتقاد.

قال ابن تيمية في هذا: (وأمّا التميميّون كأبي الحسن[3] وابنه أبي الفضل وابن ابنه رزق الله، فهُم أبعدُ عن الإثبات، وأقربُ إلى موافقة غيرهم وألين لهم؛ ولهذا تتبعهم الصوفية، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية كالباقلاني والبيهقي، فإنّ عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقيّ مع أنّ القوم ماشون على السنّة)[4]. وقال ابن تيمية أيضا عن رسالة أبي الفضل التميميّ: (وكان من أعظم المائلين إليهم- يعني الأشاعرة- التميميّون: أبو الحسن التميمي، وابنه، وابن ابنه، وكان بين أبي الحسن التميميّ وبين القاضي أبي بكر الباقلانيّ من المودّة والصحبة ما هو معروف مشهور، ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقيّ في كتابه الذي صنّفه في مناقب الإمام أحمد- لما ذكر اعتقاده-، اعتمد على ما نقلَه من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميميّ. وله في هذا الباب مصنّف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنّما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: «وكان أبو عبد الله» وهو بمنزلة من يصنّف كتابًا في الفقه على رأي بعض الأئمّة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه، وأفهم لمقاصده، فإنّ النّاس في نقل مذاهب الأئمّة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة. ومن المعلوم أنّ أحدهم يقول: حُكم الله كذا، أو حُكم الشريعة كذا، بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب

(1) وهو عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي، البغداديّ، قال الذهبيّ: كان صديقا للقاضي أبي بكر أبن الباقلاني ومُوادًّا له. توفي 410 هـ. الذهبيّ، محمد بن أحمد، أبو عبد الله. سير أعلام النبلاء ج17، ص273. وإبراهيم بن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1990م)، ج: 2، ص: 143- 144.

(2) وهو رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغداديّ، أبو محمد، تفقّه على أبيه أبي الفرج، وعمّه أبي الفضل عبد الواحد، شيخ العراق في زمانه، وهو من كبار شيوخ أبي الوفاء ابن عقيل. توفي سنة 488هـ. انظر: إبراهيم بن مفلح، المقصد الأرشد، ج: 1، ص: 393- 394.

(3) وهو عبد العزيز بن الحارث التميمي، أبو الحسن، من رؤساء الحنابلة، وأكابر البغاددة، قال عنه القاضي أبو يعلى: رجل جليل القدر وكان له كلام في مسائل الخلاف، وله تصنيف في الفرائض والأصول، غير أنه وضع حديثا أو حديثين في المسند، فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك، وتوفي سنة 371هـ. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، ج: 12، ص: 233. والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج: 4، ص: 360. وإبراهيم بن مفلح، المقصد الأرشد، ج: 2، ص: 127.

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج: 6، ص: 34.

الشريعة وأعماله وأفهم لمراده. فهذا أيضًا من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم، ولهذا تختلف الرواية في النقل عن الأئمّة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبيّ صلى الله عليه وسلم لكن النبيّ صلى الله عليه وسلم معصوم، فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة، ولا أمران متناقضان في الحقيقة، إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ. وأما غير النبيّ صلى الله عليه وسلم فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين وأمرين متناقضين، ولم يشعر بالتناقض)[1].

وبهذا يعلم أنّ هذا المذهب الذي نسبوه لأحمد بن حنبل في التأويل لم يثبت عنه، وإنّما هو نقلٌ من بعض الأشاعرة، وإن كانوا حنابلة، ولم يعرف عن أحد من أصحاب الإمام أحمد مَن نقل عنه ذلك، ولا عرف عن أحد من معاصريه نقلوه عنه، ولا وجود له في كتب الحنابلة، وهي المصدر الأصل للنقل عن الإمام.

9. مخالفة الخبر للواقع المشهود

والمعنى أنه لا يقبل حكاية قصّة أو حادثة في بلد لا يعرفها أهلها مثلا، ويرويها قوم غيرهم من بلاد أخرى، فهذا بلا شكّ مما يخضع للنقد، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي خيثمة زهير بن حرب من طريق قتادة قال: إنّ إنسانًا وقع في بئر زمزم فمات، فأمر ابن عباس بالعيون فسدّت، وأن ينزح الماء. قال سفيان- يعني ابن عيينة[2]: ولا يعرف أهل مكة هذا الحديث وإنما جاء من قبل العراق[3].

قلت: والمعنى كيف يفوت أهل مكة حكاية هذه القصّة، ولا تُعرف عندهم، ويتفرّد أهل العراق بحكايتها؟ هذا مما يستنكر بلا شكّ.

مثال آخر: نقل الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام خبرًا غريبا منكرًا في موت الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، جاء فيه أنّ عددًا كثيرًا من اليهود والنصارى والمجوس يقدّر بالآلاف أسلموا لتأثرهم بموته، والخبر مروي (عن ابن أبي حاتم: حدثني أبو بكر محمد بن العباس المكي: سمعت الوركاني جار أحمد بن حنبل يقول: يوم مات أحمد بن حنبل، وقع المأتم والنوح في أربعة أصناف: المسلمين واليهود والنصارى والمجوس، وأسلم يوم مات عشرون ألفا من اليهود والنصارى والمجوس، وفي لفظ عن ابن أبي حاتم: عشرة آلاف. قال الذهبي: وهي حكاية منكرة لا أعلم أنه رواها أحد إلا هذا الوركاني، ولا عنه إلا محمد بن العباس، تفرّد بها ابن أبي حاتم، والعقل يحيل أن يقع مثل هذا الحادث في بغداد ولا

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، ج: 4، ص: 101.

(2) وهو من أهل مكة.

(3) ابن أبي خيثمة زهير بن حرب، التاريخ الكبير. ج: 1، (السفر الثالث) ، ص: 85- 86.

يرويه جماعة تتوفّر هممهم ودواعيهم على نقل ما هو دون ذلك بكثير، وكيف يقع مثل هذا الأمر الكبير ولا يذكره المروذي، ولا صالح بن أحمد، ولا عبد الله بن أحمد بن حنبل الذين حكوا من أخبار أبي عبد الله جزيئات كثيرة لا حاجة إلى ذكره، فوالله لو أسلم يوم موته عشرة أنفس لكان عظيما، ولكان ينبغي أن يرويه نحو من عشرة أنفس، وقد تركت كثيرا من الحكايات، إمّا لضعفها، وإمّا لعدم الحاجة إليها، وإمّا لطولها. ثم انكشف لي كذب الحكاية بأن أبا زرعة قال: كان الوركاني، يعني محمد بن جعفر، جار أحمد بن حنبل وكان يرضاه. وقال ابن سعد وعبد الله بن أحمد وموسى بن هارون: مات الوركاني في رمضان سنة ثمان وعشرين ومائتين. فظهر لك بهذا أنه مات قبل أحمد بدهر، وكيف يحكي يوم جنازة أحمد رحمه الله...)[1].

والمعنى كيف يغيب عن أبناء الإمام أحمد صالح وعبد الله وسائر تلاميذه مثل هذا الخبر العظيم، «عشرون ألفا» من اليهود والنصارى والمجوس يسلمون لموت أحمد بن حنبل ولا يذكر هذا في كتب الحنابلة؟ وهذا الإمام الذهبيّ يردّ هذه الرواية لما فيها من النكارة ومخالفة الواقع المشهود، بل ومخالفة العقل والتاريخ، لأنّ الوركاني المتفرد بهذه الرواية مات قبل الإمام أحمد.

تساهل المحدّثين في رواية الأخبار التاريخية وضابطه

يذهب كثير من الكتّاب والباحثين والوعاظ والدعاة .. إلى أنّ من منهج المحدّثين التساهل في رواية أخبار السيرة وسائر الأخبار التاريخية، وهذا أمر معلوم، لكنه منضبط بضابط مهمّ وهو أن لا يندرج تحتها أحكام شرعيّة أو قضايا عقديّة أو ما يتعلق بالكلام في الصحابة وعدالتهم، فالمقصود بالتّساهل في ذلك ما يكون من جهة ضبط الناقل لا من جهة عدالته، فمن ثبت فيه الجرح من قِبل عدالته لم يقبل منه الخبر ولو كان تاريخيًّا أو في فضائل الأعمال أو الترغيب والترهيب، وأمّا إن لم يعلم ذلك فالأمر واسع بالشروط السابقة الذكر، ويُستأنس في هذا بما ورد عن الإمام أحمد، فعن عباس الدوري قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول- وهو على باب أبي النضْر[2]- وسأله رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي؟ فقال: أما موسى بن عبيدة فكان رجلا

(1) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ/ 1987م)، ط1، ج: 18، ص: 143.

(2) وهو هاشم بن القاسم، أبو النضر الحافظ، سمع شعبة والليث بن سعد وزهير بن معاوية وآخرين، وعنه أحمد ويحيى بن معين، وابن راهويه والحارث بن أبي أسامة وغيرهم، كان يلقب قيصرا، كان أحمد بن حنبل يقول: أبو النضر شيخنا من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ، ثقة صاحب سنة تفتخر به بغداد، عاش ثلاثا وسبعين سنة مات سنة 207هـ. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، 16/97. والذهبي، الكاشف لمن له رواية في الكتب الستة 3/191، والمزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد، (بيروت، مؤسسة الرسالة 1413هـ/ 1992م)، ط1، 30/131

صالحا، حدّث بأحاديث مناكير، وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين[1]. وقد بوّب الخطيب البغدادي بمبحث: (ما لا يفتقر كتْبُهُ إلى إسناد) فقال: (وأمّا أخبار الصالحين وحكايات الزهاد والمتعبّدين ومواعظ البلغاء وحِكم الأدباء فالأسانيد زينة لها، وليست شرطا في تأديتها... ثم روى بسنده عن سعيد بن يعقوب قال: سمعت ابن المبارك وسألناه، قلنا: نجد المواعظ في الكتب فننظر فيها، قال: لا بأس، وإن وجدت على الحائط موعظة فانظر فيها تتعظ. قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيم إلا بالسماع) ثم قال: على كل حال فإنّ كتب الإسناد أولى سواء كان الحديث متعلّقا بالأحكام أو بغيرها)[2].

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري: (أمّا اشتراط الصحّة الحديثيّة في قبول الأخبار التاريخيّة التي لا تمسّ العقيدة والشريعة ففيه تعسّف كثير، والخطر الناجم عنه كبير؛ لأنّ الروايات التاريخية التي دوّنها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث، بل تمّ التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإنّ الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولّد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع... لكن ذلك لا يعني التخلّي عن منهج المحدّثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنّها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذّة عن الإطار العام لتاريخ أمّتنا، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتمّ بمرونة، آخذين بعين الاعتبار أنّ الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأنّ الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة)[3].

ولذا وجدنا الإمام الطبريّ رحمه الله في تاريخه يصرّح بمنهجه في رواية الأخبار التاريخيّة، وأنّه مجرّد ناقل بالإسناد من غير مراعاة لصدقيّة الخبر من جهة العقل والإمكان والاستحالة، قال: (وليعلم الناظر في كتابنا هذا أنّ اعتمادي في كلّ ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أنّي راسمه فيه، إنّما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو

(1) يحيى بن معين. التاريخ، رواية عباس الدوري. تحقيق: أحمد نور سيف، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/ 1979م)، ط1، ج: 3، ص: 247.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1403ه)، ج: 2، ص: 214.

(3) أكرم ضياء العمري، دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات. (السعودية: طبعة المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، ، 1403هـ/1983م)، ط1، ص: 27.

كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، إلّا بأخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنّه لم يعرف له وجها في الصحّة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدّي إلينا)(1).

نظرة في التعامل مع الأحاديث الضعيفة في السيرة فيما تتضمن نقصا في شخص النبيّ صلى الله عليه وسلم - ولو من وجه -

وأعني بهذه الأخبار كلّ خبر يحوي في باطنه- ولو بوجه ما- نقصًا في شخص النبيّ صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن ذلك ظاهرًا ظهورًا بيّنًا، لكن يحتمل بعض ذلك إذا أنعمنا فيه النظر، فكلّ حديث ضعيف- ولو كان ضعفه يسيرًا- إذا دلّ- ولو دلالة ضعيفة بوجهٍ ما- على نوع نقصٍ أو إهانةٍ ونحو ذلك للنبيّ صلى الله عليه وسلم لم يُتساهل في روايته وتمريره على أنّه لا يضرّ ما دام ليس في الأحكام والعقائد، لأنّ شخصَ النبيّ صلى الله عليه وسلم ليس كمثله أحد من البشر شرفًا وقدرًا، بل إذا وجب تنزيه المسلم عمّا ينقص من قدره فمن باب أولى وأوجب تنزيه النبيّ صلى الله عليه وسلم.

وباختصار أقول: كلّ حديث في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت سنده، ودلّ معناه على شيء من نقص فيه صلى الله عليه وسلم، فإنّه يمنع من روايته والاقتداء به، والمعنى أنه ينبغي النظر في المعنى الذي دل عليه الحديث من كل الجوانب، ولا يكفي ما يتبادر لأول وهلة من محاسن المعنى في الظاهر، ولأضرب على هذا أمثلة.

المثال الأول: قصّة اليهودي الذي كان يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم ويضع القمامة عند باب بيته:

فقد اشتهر في حديث كثيرٍ من الوعاظ والخطباء وغيرهم أنّ يهوديّا كان يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم بوضع القمامة على باب بيته، ويوردون هذه القصّة على سبيل امتداح حلم النبيّ صلى الله عليه وسلم وسماحته ورحمته التي شملت المسلم وغيره، فهل ترى هذه القصّة صحيحة؟

قبل الجواب عن هذا يحسن أن أذكر بأنه قد صحّ أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان له خادم يهوديّ يخدمه، ولما حضرته الوفاة دعاه إلى الإسلام فأسلم- كما سيأتي-، وهناك

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والرسل والملوك، (بيروت: دار التراث، 1387ه)، ط2، ج: 1، ص: 13.

رواية شبيهة بهذه وهي أنّه صلى الله عليه وسلم عاد جارًا يهوديًا مرض فدعاه إلى الإسلام فأسلم.

أما الرواية الأولى فرواها البخاريّ وغيره من حديث أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهوديّ يخدم النبي صلى الله عليه وسلم، فمرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده فقعد عند رأسه فقال له: «أسلم». فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له: أطع أبا القاسم صلى الله عليه وسلم فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار»[(1)]. وفي رواية: (كان يضع للنبي صلى الله عليه وسلم وضوءه ويناوله نعليه)[(2)].

وأمّا الرواية الثانية فرواها ابن السنيّ من حديث بريدة رضي الله عنه قال: كنّا جلوسًا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «اذهبوا بنا نعود جارنا اليهودي». قال: فأتيناه. فقال: « كيف أنت يا فلان؟» فسأله، ثم قال: «يا فلان اِشهد أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله». فنظر الرجل إلى أبيه وهو عند رأسه فلم يكلّمه، فسكت فقال: «يا فلان اِشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله». فنظر الرجل إلى أبيه فلم يكلمه ثم سكت ثم قال: «يا فلان اِشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله». فقال له أبوه: اشهد له يا بني. فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنك رسول الله. فقال: «الحمد لله الذي أعتق رقبة من النار»[(3)]. هذه الرواية تشبه رواية البخاريّ غير أنّ هذه تتحدّث عن جار يهوديّ مرض لا عن خادم يهوديّ خدم النبيّ صلى الله عليه وسلم، والصحيح رواية البخاريّ، وقد يقال في الجمع بين الروايتين أنّ ذلك الخادم كان جارًا للنبي صلى الله عليه وسلم، غير أن بعضهم زاد عليها قصّة وضع القمامة على باب بيت النبيّ صلى الله عليه وسلم، وهي زيادة منكرة لا أصل لها في كتب السنّة، وإنما هي قصة يحكيها الوعاظ والخطباء وبعض الكتاب. والمحفوظ رواية البخاري أنّ ذلك اليهودي الذي دعاه للإسلام فأسلم إنما كان غلاما خادمًا، ويستحيل أن يكون الخادم الغلام ممن يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع القمامة على باب بيته، كيف يؤذيه وهو خادمه وحامل نعله ووضوئه؟ وبهذا نقطع بأنّ قصّة إيذاء الجار اليهودي للنبيّ صلى الله عليه وسلم بوضع القمامة أو الشوك على باب بيت النبي صلى الله عليه وسلم منكرة مردودة، فلا تصحّ متمسكا لدعاة السماحة المبالغ فيها إلى هذا الحدّ. ولا يصحّ أن يقال إنّ هذا الحديث ضعيف يجري في سياق الحديث عن الأخلاق والفضائل، والجواب أنّ

(1) صحيح البخاري. كتاب الجنائز. باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ج: 1، ص: 455. (بيروت: دار ابن كثير 1407هـ/ 1987م)، ط3، ج: 1، ص: 455.

(2) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، (مؤسسة الرسالة 1421هـ/2001م)، ط1، ج: 20، ص: 186.

(3) ابن السني. أحمد بن محمد، عمل اليوم والليلة، تحقيق: بشير محمد عيون، (دمشق: مكتبة دار البيان 1407هـ/1987م)، ط1، ص: 261.

هذه القصّة منكرة باطلة، لا يجوز الاعتماد عليها في تأصيل خلق السماحة والحلم، وفي الصحيح من الأحاديث ما يغني. وهذه القصّة كما ترى فيها نوع انتقاص لشخص النبي صلى الله عليه وسلم وإذلال له، مع سكوت الصحابة كمثل عمر بن الخطاب وغيره عن هذا، كيف يعقل أن يكون يهودي في المدينة ممن وجبت عليهم دفع الجزية وهو صاغر أن يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم بما يهان به المرءُ في كلّ الأعراف، ثم يسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه؟

المثال الثاني: قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم من خديجة رضي الله عنها.

ومن الروايات التاريخيّة التي يقصّها بعض الدعاة ويروجها بعض الكتّاب، واستغلها بعض المغرضين من المستشرقين وغيرهم قصّة زواج النبي صلى الله عليه وسلم من خديجة رضي الله عنه، وهذه القصّة رواها أحمد بن حنبل[1] والطبراني[2]، من طريق حماد بن سَلَمة عن عَمّار بن أبي عمار عن ابنِ عباس، فيما يَحْسِبُ حماد: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر خديجة، وكان أبوها يَرغَب أن يزوجه، فصَنعت طعاماً وشراباً، فدعت أباها وزُمَراً من قريش، فطَعمُوا وشربوا حتى ثَمِلُوا، فقالت خديجة لأبيها: إن محمد بن عبد الله يخطَبني، فزوِّجْني إياه؟، فزوَّجها إياه، فخلعتْه وألبستْه حُلةً، وكذلك كانوا يفعلون بالآباء، فلما سُرِّي عنه سُكْره نظر فإذا هو مُخَلَّق وعليه حُلة، فقال: «ما شأني؟ ما هذا؟»، قالت: زوجتني محمد بن عبد الله، قال: أنا أزوِّج يتيم أبي طالب؟!، لا لعمري!، فقالت خديجة: أما تستحي؟، تريد أن تُسفِّه نفسَك عند قريش؟، تخبر الناس أنك كنتَ سكرانَ؟!، فلم تزل به حتى رضي.

فهذه الرواية بهذا اللفظ عليها ثلاثة مآخذ: الأول: من جهة الإسناد. الثاني: من جهة التاريخ. الثالث: من جهة المعنى.

أمّا من جهة الإسناد، ففيه كلام، حيث تفرّد حماد بن سلمة بهذه الرواية، وأداها على الشكّ، وفي طريق آخر يرويه عن علي بن زيد بن جدعان عن عمار بن أبي عمار، وعلي بن زيد ضعيف، لذا حكم الشيخ شعيب الأرناؤوط بضعفها، قال: (إسناده ضعيف، فقد شكّ حماد بن سلمة في وصله إذ قال الرواة عنه: «فيما يحسب حماد» ولم يجزم، ثم إنّ حماد بن سلمة قد دلّسه، فقد أخرجه البيهقي في «الدلائل» من طريق مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس: أنّ أبا خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو- أظنه قال:- سكران، فعاد الحديث إلى

(1) أحمد بن حنبل، المسند، ج: 5، ص: 47.

(2) الطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية)، ط2، ج: 22، ص: 444.

علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. وأخرجه الطبراني من طريق سليمان بن جرير، عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. قلنا: وأخرج ابن سعد في «الطبقات» عن محمد بن عمر الواقدي، عن محمد بن عبد الله بن مسلم، عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم. وعن ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وعن ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة، عن ابن عباس قالوا: إن عمها عمرو بن أسد زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنّ أباها مات قبل الفجار)[1].

أمّا من جهة التاريخ، فإنّ الذي زوّج خديجة إنّما هو عمُّها عمرو بن أسد كما دلّت عليه الروايات الأخرى، فقد (أورد ابن سعد عن محمد بن عمر الواقدي نحو القصّة التي رواها عمار بن أبي عمار، ثم قال: وقال محمد بن عمر: فهذا كله عندنا غلط ووهل، والثابت عندنا المحفوظ عن أهل العلم أنّ أباها خويلد بن أسد مات قبل الفجار، وأنّ عمّها عمرو بن أسد زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]. وبه قال الزبير بن بكار وغيره، ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة»[3]، وبه قال أيضا المبرد وطائفة معه، ذكره السهيلي في «الروض الأنف»)[4].

أمّا من جهة المعنى فالأمر أشدّ- فيما يبدو لي-، لأنّ فيها دلالة على انتقاص مقام النبي صلى الله عليه وسلم وأنّه دون السيّدة خديجة وأقلّ شأنًا، إذ كيف يعقل أن يرفض أبوها مَن أجمعوا على أمانته وشرفه ومكانته وهي من مكانة بني هاشم، وكيف يُردّ أبو طالب وهو سيّد قريش، ثم إنّ الأخطر من ذلك ما دلّت عليه هذه الرواية من إقرار النبيّ صلى الله عليه وسلم وتواطئه- ولو بالسكوت- مع خديجة على ترتيب هذا الزواج، أكانت هذه أخلاق النبيّ صلى الله عليه وسلم، أيقبل بزواج مبنيّ على غشّ وتزوير وحيلة؟ كلّا ما هكذا كانت أخلاقه صلى الله عليه وسلم، وهل يمكن أن يهيء الله محمَّدا صلى الله عليه وسلم للرسالة وهو واقع في مثل هذا؟ كلّا، مع ما في الرواية من ضعف، فلا يليق روايتها بحجّة أنّها ليست في الأحكام والعقائد لما دلّت عليه من المعاني الفاسدة، والله أعلم.

وممّا يزيد في تقرير ضعف هذه الرواية ورود رواية مخالفة لها صريحة في أنّ الذي زوج خديجة إنّما هو عمّها عمرو بن أسد- كما سبقت الإشارة إليه-، ولم يقع من ذاك الأمر الذي ورد في الرواية الأولى من السكر ونحوه، هكذا جاءت هذه الرواية في كتب

(1) شعيب الأرناؤوط، حاشية مسند أحمد بن حنبل ج: 3، ص: 364.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبير، ج:1، ص: 33.

(3) انظر: ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (بيروت: دار الفكر، 1409هـ/1989م)، ج: 6، ص: 81.

(4) شعيب الأرناؤوط، حاشية المسند ج: 3، ص: 364.

السيرة، ومن ذلك ما رواه ابن سعد في الطبقات قال: قال: أخبرنا محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، أخبرنا موسى بن شيبة عن عميرة بنت عبيد الله بن كعب بن مالك عن أم سعد بنت سعد بن الربيع عن نفيسة بنت منية قالت: كانت خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي امرأة حازمة، جلدة، شريفة، مع ما أراد الله بها من الكرامة والخير، وهي يومئذ أوسط قريش نسباً، وأعظمهم شرفاً، وأكثرهم مالاً وكل قومها كان حريصاً على نكاحها لو قدر على ذلك، قد طلبوها وبذلوا لها الأموال، فأرسلتني دسيساً إلى محمد بعد أن رجع في عيرها من الشأم، فقلت يا محمد: ما يمنعك أن تزوج؟ فقال: ما بيدي ما أتزوج به، قلت: فإن كفيت ذلك ودعيت إلى الجمال والمال والشرف والكفاءة ألا تجيب؟ قال فمن هي؟ قلت: خديجة، قال: وكيف لي بذلك؟ قالت قلت: علي، قال: فأنا أفعل؛ فذهبت فأخبرتها، فأرسلت إليه أن ائت لساعة كذا وكذا، وأرسلت إلى عمها عمرو بن أسد ليزوجها فحضر ودخل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في عمومته، فزوجه أحدهم، فقال عمرو بن أسد: هذا البضع لا يقرع أنفه، وتزوجها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو ابن خمس وعشرين سنة، وخديجة يومئذ بنت أربعين سنة، ولدت قبل الفيل بخمس عشرة سنة.

قال: أخبرنا محمد بن عمر عن محمد بن عبد الله بن مسلم عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم وعن ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعن ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قالوا: إن عمّها عمرو بن أسد زوجها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وإن أباها مات قبل الفجار[1].

وممن صحّح هذه الرواية السهيليّ في الروض الأنف قال: (وذكر مَشيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلى خويلد بن أسد مع عمه حمزة رضي الله عنه، وذكر غير ابن إسحاق أنّ خويلدا كان إذ ذاك قد أهلك، وأن الذي أنكح خديجة رضي الله عنها هو عمّها عمرو بن أسد، قاله المبرد وطائفة معه، وقال أيضا: إنّ أبا طالب هو الذي نهض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي خطب خطبة النكاح، وكان مما قاله في تلك الخطبة: «أمّا بعد فإنّ محمّدا ممن لا يوازن به فتى من قريش إلا رجح به شرفا ونبلا وفضلا وعقلا، فإن كان في المال قل، فإنما ظل زائل وعارية مسترجعة، وله في خديجة بنت خويلد رغبة ولها فيه مثل ذلك»، فقال عمرو: هو الفحل الذي لا يقدع أنفه فأنكحها منه، ويقال قاله ورقة بن نوفل، والذي قاله المبرد هو الصحيح لما رواه الطبري عن جبير بن مطعم، وعن ابن عباس وعن عائشة رضي الله عنهم كلهم قال: إنّ عمرو بن أسد هو الذي أنكح خديجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنّ خويلدا كان قد هلك قبل الفجار وخويلد بن

(1) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر 1968م) ج: 1، ص: 132.

أسد هو الذي نازع تبعا الآخر حين حجّ وأراد أن يحتمل الركن الأسود معه إلى اليمن، فقام في ذلك خويلد وقام معه جماعة، ثم إنّ تبّعا روع في منامه ترويعا شديدا حتى ترك ذلك وانصرف عنه والله أعلم[1].

منهج نقد المرويات عند ابن خلدون

سلك العلامة ابن خلدون في نقد المرويات منهجًا لم يسبق إليه فيما أُرى، حيث وضع أصولًا لهذا النقد لا تكاد تتماشى ومنهج نقّاد الحديث[2]، وأحاول في هذا الأسطر تلخيص أهمّ القضايا في منهج ابن خلدون مما له متعلّق بما نحن فيه، ثم مناقشته مناقشة موجزة.

اعتمد ابن خلدون في منهجه النقديّ على قانون المطابقة المتمثّل في الإمكان والاستحالة، بمعنى أنّ كلّ ممكنٍ غير مستحيل يصحّ إثباته تاريخيّا، بل جعله هو المعيار على صدقيّة الخبر التاريخي البشري، واستبعده في الخبر الشرعي كما سماه؛ إذ يتضمن تكاليف إنشائية من أوامر ونواه، وهذه عبارته في المقدمة، قال: (ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أنّ ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأمّا إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، ولقد عدّ أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل، وإنّما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحّة الأخبار الشرعيّة؛ لأنّ معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظنّ بصدقها، وسبيل صحّة الظنّ الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأمّا الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحّتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدّما عليه؛ إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشريّ الذي هو العمران، ونميّز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتدّ به، وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشكّ فيه، وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرّى به المؤرّخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه، وهذا هو غرض هذا الكتاب الأوّل

(1) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412هـ)، ط1، ج: 2، ص: 238.

(2) وأحسب أنّ الباحث الدكتور خالد كبير علال في بحثه «أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة – دراسة نقدية تحليلية هادفة- قد أوسع الردّ عليه في كلّ ما حرّره في منهجه النقديّ وأجاد فيه. (طبع الكتاب بدار الإمام مالك. البليدة- الجزائر، 1426هـ/2005م.

مـن تأليفنـا)(1).

وفيمـا قـرّره العلّامـة ابـن خلـدون توسّـع غيـر مرضـي إلـى حـدّ مـا، ذلـك أنّ نقدَ الأخبـار عنـد المحدّثيـن ليـس محصـورا فـي النظـر فـي الإسـناد مـن حيـث العدالـة والضبـط فقـط، بـل راعـوا مـع ذلـك نقـد الروايـة مـن جهـة الاتصـال والانقطـاع وكـذا نقـد المتـن مـن جهـة صوابـه أو خطئـه، وهـم كذلـك يُعمِلـون قانـون المطابقـة بالنظـر فيمـا يجـوز عقـلا أن يكـون مثلـه ومـا لا يجـوز، بـل جعلـوا مـا يسـتحيل نسـبته إلـى النبـيّ صلـى الله عليـه وسـلم مـن دلائـل العلّـة فـي الخبـر فيـردّ(2)، وهـذه الاسـتحالة قـد تكـون عقليّـة أو شـرعيّة، ويشـترط فـي كلّ ذلـك أن تكـون هـذه الاسـتحالة قطعيّـة أو تـكاد، فمـا قـرّره العلّامـة ابـن خلـدون مـن حصـر نقـد الخبـر الشـرعيّ بالنظـر فـي رواتـه جرحًـا وتعديـلا غيـر مسـلّم بـه؛ لأنّ الأخبـار عـن النبـي صلـى الله علـه وسـلم فيهـا الشـرعية والفضائـل والترغيـب والترهيـب ... ، وكذلـك حصـر نقـد الخبـر البشـريّ بقانـون المطابقـة غيـر صحيـح بإطلاقـه كذلـك، فكـم مـن خبـر مطابـق لا يخالـف عقـلًا لكنـه غيـر صحيـح، بـل مكـذوب ومـزوّر، والأمثلـة علـى ذلـك لا تحصـى عـدًّا، وقـد سـبق ذكـر بعضهـا.

الخـاتمـــة:

مما سبق تحريره في هذا البحث الموجز يتبيّن لنا:

دقّـة منهـج المحدّثيـن فـي التعامـل مـع المرويّـات التاريخيّـة مـن السـيرة النبويّـة وغيرهـا، وأنّ منهجهـم كان موضوعيّـا وعقلانيّـا، ولـم يكونـوا يـردّون كلّ خبـر أو حكايـة بإسـقاط قواعـد المصطلـح عليهـا؛ لأنّ ذلـك يفـوّت علـى الأمّـة خيـرًا كثيـرًا بـلا شـكّ، بـل ذلـك لـو حصـل لأحـدث قطيعـة مـع تاريخنـا، والحـال أنّ الأمـر كمـا سـبق مبنـيٌّ علـى نقـد واقـع الحكايـة أو الروايـة بنـاءً علـى قواعـد علميّـة منضبطـة لا علـى الاحتمـال أو التجويـز العقلـيّ.

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (بيروت: دار الفكر، 1408هـ/1988م)، ط2، ج: 1، ص: 49.

(2) كمثل ما روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمّي لأحببت أن أموت وأنا مملوك». وهذا الحديث بهذا اللفظ خطأ، إنّما المرفوع منه الجملة الأولى فقط إلى قوله «أجران» وباقي المتن موقوف من كلام أبي هريرة أدرج في الحديث، جزم به غير واحد من الأئمة. قال الحافظ في فتح الباري: (وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة، ويدل عليه من حيث المعنى قوله: وبرّ أمّي، فإنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذ أمّ يبرها. وابن حجر: (فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكا، وأيضا فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبي هريرة رضي الله عنه، أدرج في الحديث) قلت: والذي يثبت صحة ما ذكر ورود رواية صحيحة عند البخاري وغير تفصل كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلام أبي هريرة رضي الله. ولفظه « للعبد المملوك المصلح أجران» والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك..).

بيّن البحث ما يلزم فيه استعمال منهج النقد الحديثي، وهو: الأحاديث المتعلّقة بالأحكام والعقائد وكذا ما يتعلّق بنقد الرواة، فهذه يجب فيها تطبيق المنهج النقديّ من اشتراط عدالة الناقلين وضبطهم وسلامة الخبر من الخطأ المعبّر عنه بالشذوذ أو العلّة.

ومن الإضافة في البحث محاولة إحصاء الشروط العلميّة لقبول المرويات التاريخيّة، فذكرتُ تسعة شروط مدعّمة ببعض الأمثلة لا على سبيل الحصر فيها.

ورأينا من الأمثلة جملة من الأخبار المشتهرة على الألسنة والمنقولة في كتب التاريخ وغيرها كيف تعامل معها المحدّثون، وأنّ ذلك لم يكن بمجرّد النظر في أسانيدها فحسب، بل لاعتبارات أخرى كمخالفة التاريخ، ومناقضة العقل، ونكارة المعنى وغير ذلك.

ومن القضايا العلميّة التي ذُكرتْ في البحث - مما لم أجد من تعرّض لها بالدراسة- وهي أخبار السيرة الضعيفة ضعفًا يسيرًا - وهي مشهورة- لكنّها تتضمن نقصًا بوجه ما في شخص النبيّ صلى الله عليه وسلم، فهذا النوع من الأخبار لا ينبغي التساهل في روايته جريا على القول بالتساهل في رواية أخبار السيرة مما ليس من باب الأحكام والعقائد.

ولم يخلُ البحث من مناقشة بعض المناهج النقديّة للأخبار الشرعيّة والتاريخيّة متمثلة في منهج العلامة ابن خلدون، وفي خلاله أكّد الباحث أنّ منهج النقد عند المحدّثين ليس منحصرًا في النظر في الإسناد من حيث عدالةُ رواته وضبطِهم، بل بالنظر أيضًا في الرواية من حيث الاتّصال أو الانقطاع، وفي المتن من حيث الصواب أو الخطأ، بما في ذلك اعتبار المطابقة على طريقة العلّامة ابن خلدون رحمه الله، وهذا المنهج ينطبق على جميع ما يتّصل بالنبي صلى الله عه وسلم من أخبار، وليس ذلك خاصا بالخبر الشرعيّ كما عبر عنه ابن خلدون.

وبهذا يعلم أنّ ما يقال من أنّ منهج أهل الحديث النقديّ لا يصلح وينبغي تجاوزه حركةٌ مغرضةٌ، ودعوى باطلة مبنيّة إمّا على جهل أو حقد وتعصّب.

وبعدُ فهذا ما سمح به المقام، سائلا الله فيه الصواب والتمام، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد بن حنبل

المسند. (بيروت: عالم الكتب، 1419هـ/1998م)، ط1.

المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، (مؤسسة الرسالة 1421هـ/2001م)، ط1.

أكرم ضياء العمري

دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات. (السعودية: طبعة المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، 1403هـ/1983م)، ط1.

السّيرة النّبويّة الصحيحة محاولة لتطبيق قَواعد المحدّثين في نَقْد روايات السّيرة النبويّة، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1415هـ/ 1994م)، ط6.

الألباني، محمد ناصر الدين، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ، (دمشق: منشورات ومكتبة الخافقين)

أبو داود، سليمان بن الأشعث،المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408م) ، ط1.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله،

معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، (الرياض: دار الوطن للنشر1419هـ/ 1998م)، ط1.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي 1405هـ)، ط 4.

أبو رية، محمود، أضواء على السنة النبوية أو دفاع عن الحديث، دار المعارف، ط 6.

إبراهيم بن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد- تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (الرياض: مكتبة الرشد، 1990م)، ، ط1.

ابن أبي خيثمة، زهير بن حرب، التاريخ الكبير ، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1427هـ /2006م)، ط 1.

ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (بيروت: دار الفكر، 1409هـ/1989م).

ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد، مجد الدين، النهاية في غريب الحديث، تحقيق محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوى (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم

الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، 1403هـ)، ط1.

مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز- عامر الجزار. (المنصورة، ج م ع دار الوفاء، 1426هـ/ 2005 م)، ط3.

ابن حزم، علي بن أحمد، أبو محمد، الإحكام في أصول الأحكام. (تحقيق أحمد محمد شاكر (بيروت: منشورات دار الآفاق، 1403هـ/ 1983م)، ط 2 .

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. (بيروت: دار الفكر، 1408هـ/1988م)، ط2.

ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر 1968م)، ط1.

ابن السني، أحمد بن محمد، عمل اليوم والليلة، تحقيق: بشير محمد عيون، (دمشق: مكتبة دار البيان، 1407هـ/1987م)، ط 1.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل 1412هـ/1992م)، ط 1.

ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، 1409هـ/1988م)، ط 3.

ابن عساكر. علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق. تحقيق عمرو بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1415هـ/1995م).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (السعودية، دار العاصمة، 1416هـ/1996م)، ط1، ص69..

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، (دار إحياء التراث العربي 1408هـ/ 1988م)، ط1.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت، دار صادر).

ابن هشام، عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (بيروت: دار الجيل 1411هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير 1407هـ/1987م)، ط3.

البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، (دمشق وبيروت: المكتب الإسلامي 1403هـ/ 1983م)، ط2.

البيهقي، أحمد بن الحسين

دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث 1408هـ/ 1988م)، ط1.

السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م)، ط3 .

الثعالبي، عبد لملك بن محمد، أبو منصور، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (القاهرة: دار المعارف).

الحاكم، محمد بن عبد الله، النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، (بيروت: دار الفكر 1398هـ /1978م).

الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن شرح سنن أبي داود، (حلب: المطبعة العلمية 1351هـ/1932م)، ط1.

الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر

تاريخ مدينة السلام [تاريخ بغداد]، تحقيق: بشار عواد، (بيروت: دار الغرب الإسلامي 1422هـ/ 2002م)، ط1.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1403هـ).

الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية).

الذهبي، محمد بن أحمد

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي 1407هـ/1987م)، ط 1.

سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسيّ، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ/1982م)، ط1.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر 1382هـ/1963م)، ط1.

الرازي، عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي 1952م)، ط1.

الزركشي. بدر الدين محمد بن عبد الله، البحر المحيط، تحقيق: محمد محمد تامر، (بيروت: دار الكتب العلمية 1421هـ/2000م)، ط 1 .

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، (بيروت: دار إحياء التراث العربي 1412هـ)، ط1.

شعيب الأرناؤوط، حاشية مسند أحمد بن حنبل. (القاهرة: دار الحديث 1416هـ/ 1995م)، ط1.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ/2000م).

الطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية). ط2.

الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والرسل والملوك. دار التراث، بيروت، ط 2، 1387هـ.

عبد الوهاب أبو سليمان، منهج البحث في الفقه الإسلاميّ، (بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ/ 2000م)، ط2.

العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار 1405ه/1985م) ط1.

العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي

الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل، 1412هـ)، ط1.

لسان الميزان، بخدمة عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية 1423هـ/ 2002م)، ط1.

النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة السعودية: منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ/ 1984م)، ط1.

عطية سالم، تتمة أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ، 1415هـ/1995م).

العقاد، عباس محمود، عبقرية عمر. (صيدا. بيروت: منشورات المكتبة العصرية).

الغزالي، محمد بن محمد، أبو حامد (505هـ)

إحياء علوم الدين، (بيروت: دار ابن حزم، 1426هـ/2005م)، ط 1.

فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، تحقيق حكة مصطفى، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1983م).

الغماري، أحمد بن الصديق، بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري- أو رد الكوثريّ على الكوثريّ-، (الرياض: دار الصميعي، 1417هـ/1996م)، ط 2.

الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981م)، ط1.

الكلاباذي، أحمد بن محمد البخاري، رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق عبد الله الليثي، (بيروت، دار المعرفة، 1407هـ/1987م)، ط1،

الكوثري، محمد بن زاهد، تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، (بيروت: دار الكتاب العربي 1401هـ/1981م)،

محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية 1406هـ/1985م)، ط2.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد، (بيروت، مؤسسة الرسالة 1413هـ/ 1992م)، ط1.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. (بيروت: المكتب الإسلامي. 1406هـ/1986م)، ط2.

يحيى بن معين، التاريخ، رواية عباس الدوري، تحقيق: أحمد نور سيف، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/ 1979م). ط 1.

The Method of Hadith Criticism and Historical Narrations

Hamid Youssef Goufi

Faculty of Theology - Prince Abdul Qader University of Islamic Sciences

Constantine - Algeria

Abstract:

One of the best services offered to Islamic heritage in general, and historical queries in particular, is its/their review and revision. The present study falls within that project. The subject it addresses is the historical narratives transmitted throughout our heritage and the questions related to them: how to deal with them as novel sayings that are somehow strange to us? Do we deal with them as we deal with the texts of Sunnah? Or else, do we apply the method of Hadith criticism, or there are other considerations and different approaches? Another objective of this study is the purification of some aspects of our heritage and the examination of any false texts that got attached to it. I identified nine conditions for the acceptance of historical narrative then addressed the position of hadith narrators from the texts of Sunnah and all other historical narratives. I followed this with a statement on the famous weak Hadiths that show a certain deficiency in the Prophet, and I explained how to deal with them.

Keywords: method of hadith criticism - historical narratives - prophetic biography.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الشرعية والقانونية

المجلد 14 ، العدد 2
ربيع الأول 1439 هـ / ديسمبر 2017 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2320-1996

محتويات العدد

الأبحاث باللغة العربية

مبدأ العَدلِ والمُسَاواةِ فِي الإسلام دراسة تأصيلية تطبيقية في خطابِ صاحبِ السُّموِّ حاكِمِ الشّارقةِ في افتتاح الدور الأول من الفصل التشريعي التاسع للمجلس الاستشاري 2016م تركي حسن القحطاني	22-1
مبدأُ المسؤوليَّةِ في خطاب صاحب السموِّ حاكم الشارِقة: دراسةٌ تأصيليَّة تطبيقيَّة في الإصلاح الاجتماعَيِّ والأسريِّ نبيل جمعة العَبْري / زكريا حافظ محمد	56-23
زكاة المال المستفاد أثناء الحول وبعض تطبيقاته المعاصرة غازي بن سعيد المطرفي	80-57
مدى انطباق اتفاقية البيع الدولي للبضائع على عقود البرمجيات: دراسة تحليلية مقارنة شوق حسين شويكي	106-81
مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون الإنكليزي: دراسة تحليلية مقارنة بالقانونين العراقي والإماراتي يونس صلاح الدين المختار	139-107
هيبة الدولة الإسلامية في زمن النبوة محمد عبد الله الحمادي	166-140
مقصد حفظ المال وأثره في تكييف المستجدات الطبية في الفقه الإسلامي: نماذج تطبيقية جيداء رجب صيام / نجم الدين قادر كريم الزنكي	201-167
الرواة المشهورون برواية الإسرائيليات في صحيح البخاري (أبوالعالية وابن جريج أنموذجًا) سندس عادل العبيد	228-202

الحماية الجنائية للأطفال من الإباحية في قانون الجرائم الإلكترونية الأردني والتشريعات المقارنة عبد الإله محمد النوايسة	262-229
المسؤولية المدنية لوكالات التصنيف الائتماني عن سوء تقديرها للمخاطر الائتمانية محمد سليمان الأحمد / عبد الكريم صالح عبد الكريم	289-263
المنهج النقديّ الحديثيّ والمرويّات التاريخيّة حميد يوسف قوفـــي	324-290
الحماية الجنائية لحرمة الأديان من الازدراء في المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية الإماراتي محمد أميـن الخرشة	348-325
اختصاص المحكمة الدستورية البحرينية في حماية الحقوق والحريات العامة مروان محمد محروس المدرس	378-349
حماية الملكية الخاصة في أحكام المحكمة الدستورية البحرينية على ضوء التشريعات المنظمة لهذه الحماية مروان محمد محروس المدرس / خليل محمد عبدالله	413-379
التعويض المادي عن الضرر الأدبي المجرد في الفقه الإسلامي وما عليه العمل في قانون المعاملات المدنية الإماراتي محمود مجيد الكبيسي / ماهر حسين حصوة	443-414

الأبحاث باللغة الإنجليزية

تحرير الرقيق: دراسة تاريخية تحليلية من خلال التوراة والإنجيل والقرآن حمزة عبد الكريم حماد	20-1